منهج أبي البقاء العكبري في كتابه التبيان في إعراب القرآن

الدكتور المساعد عماد مجيد علي
كلية التربية ـ جامعة كركوك
قسم اللغة العربية

((ملخص البحث))

إنَّ هذا البحث تناول منهج (أبي البقاء العكبري) في إعراب القرآن الكريم من خلال كتابه ((التبيان في إعراب القرآن)) إذ إنه لم يُبيِّن منهجه تفصيلاً بل كان هَمُّهُ في هذا الكتاب الاقتصار على ذكر الإعراب، ووجوه القراءات وجانباً من الخلاف النحويّ . لقد كان (العكبريُّ) بصريَّ المذهب والنزعة في نحوه؛ لأنه سلك طريقهم وسار على خطاهم، واستخدم مصطلحاتهم واتّبع المقاييس التي وضعوها، إذ يتكرر في كتابه نقده للكوفيين ووصفهم بالضعف، وعلى الرغم من أنَّ أبا البقاء كان مغالياً في بصريته نراه يُذّعِنُ لِما يُلزمه ظاهر النصوص القرآنية، ويرد على الكثير من نحاة البصرة الذين نقل عنهم، ولم يسلم من نقده غيرُ (سيبويه) الذي كان يحترم آراءه، لذا يمكن لنا القول إنه كان معتدلاً في أحكامه اعتدالاً كبيراً وليس متشدداً لمذهبه البصريّ . ومِمَّا تجدر الإشارة إليه أنَّ أبا البقاء كان ذا عقليةٍ تعليليةٍ فذّةٍ، فهو مولعٌ بذكر العلل وتوجيهها الوجه الصحيح وقد أسرف في ذلك . وقفَ (العكبريُّ) موقفاً معتدلاً من القراءةِ الشاذة؛ لأنه قَبِلَ بها إنْ وافقت وجهاً من وجوه العربية أو لغةً من لغاتِ العربِ .

المُــقدّمة

الحمد لله الذي وَفّق وأعانَ ، والصّلاةُ والسّلامُ على مَنْ لا نبي بَعْدَه ، أكرم رسلهِ محّمدٍ ، وعلى آله وصحبه ومن اتَبع هداه ، وَبَعْدُ :

فإنَّ موضوع هذا البحث هو : منهج أبي البقاء العُكبري في كتابه التّبيان في إعراب القرآن. وقد اخترتُ هذا الموضوع من بين موضوعات كثيرة – لأسباب كثيرة ، منها أنّ العُكبريّ لم يأخذ حقّهُ من الدّراسة بنحو يَتَناسبُ وما يمتلكه من فكرٍ نحوي فَذٍّ فضلاً عن ذلك أنَّ كتاب : ((التبيان في إعراب القرآن)) يُعَدُّ الصورة المُثلى والأخيرة التي أودع فيها هذا الرجل خبرته النّحويّة والتصريفية إذ كان تطبيقاً علمياً لمجمل آرائه النظرية في مختلف علوم اللغة وأطراف من علوم القرآن وشيء من فنون البلاغة ، والقراءات المختلفة . - ومنها أنّ هذا الكتاب من أهم كتب إعراب القرآن الذي كان سبباً في شهرته إذ نهل منه الكثير من معربي القرآن الكريم ممّن ألّفوا بعده في هذا المجال لما فيه من جهدٍ كبير في إعراب وتوجيه الآيات والقراءات القرآنية ، فضلاً عن سعة إطلاع العُكبري وكثرة نقلهِ عن القدماء ممن سَبقوه في إعراب القرآن وتوجيه قراءاتهِ . وقد سِرْتُ فيه بتوفيقٍ من الله – جلّ شأنُهُ – فَجَعلته في خمسة مباحث لكي أكمل رسم الصورة واجعلها واضحة للعيان تُجَسد منهج الرّجل في معالجة قضايا النّحو والصرف والقراءات في هذا الكتاب . المبحث الاول : أبو البقاء وكتابه التبيان، والمبحث الثاني : موقف أبي البقاء من الخلاف النّحوي والمبحث الثالث : موقفه من نظرية العامل والمبحث الرابع : موقفه من العلة والتعليل والمبحث الخامس : موقفه من السّماع والقياس وختمتُ البحث بحديث موجزٍ عن مذهبه في النّحو ، ويليه ملحقٌ في الهوامش والتعليقات ، وبعد ذلك يأتي ثبتٌ بأهم المصادر والمراجع التي رَجَعْتَ اليها في بحثي هذا . وأجو أن يكون ما قدّمته قد حقق جزءً مما أصبو إليه ويكون هذا العمل خالصاً لله تعالى وأسألهُ أن يوفقنا لما فيه خير ديننا العظيم ولغتنا التي هي لغة القرآن إنه على ما يشاء لقدير وبالإجابة جدير وهو حَسْبنا ونعمَ الوكيل .

الباحث

المبحث الأول
أبو البقاء العُكبري وكتابُه التبيان

أ ـــ أبو البقاءالعُكبري:

هو أبو البقاء عَبْد اللهِ بن الحُسين بن عبد الله النّحوي الضَرير ، العُكبري الأصل ، البغدادي المولد والدّار، المولود في سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، ببغداد.(١) كان أبو البقاءِ أديباً ذا معْرفةٍ بعلومِ القرآن وغوامض العربية وكان نحوياً فقيهاً على مذهب أحمد بن حنبل ، وقرأ بالروايات على أبي الحسن البطائحي ، ولازم القاضي أبا يَعلى الفرّاء ، حتى بَرَع في المذهب ، وقرأ العربية على يحيى بن نجاح ، وابن الخشّاب حتى حاز قَصْبَ السَّبَقِ ، وصار فيها مِنَ الرؤساء الُمتقدمين ، وَقصدَهُ النّاسُ ، وَرُحِلَ إليه مِنْ الأقطار ، وسَمِع الحديث مِن أبي الفتح بن البطيّ. (٢)كان أبو البقاء صالحاً ديّناً صدوقاً عزيز الفضل كثير المحفوظ، أُضِرَّ في صباه بالجُدري، وكانت زوجتهُ تقرأ لهُ بالليل كتب الأدب وغيرَها.(٣) فكانَ إذا أراد أن يُصنِّفَ كتاباً أُحْضِرتْ إليه مُصنَفاتُ ذلِكَ الفن ، وَقُرئتْ عليه، فإذا حَصَل ما يُريدُه في خاطرهِ أَمْلاهُ ، وكانَ لا تَمضي عليه ساعةٌ من ليلٍ أو نهارٍ إلا فـــي العِلم.(٤) وأبو البقاء كان شديد التّعصب لِمذْهبه الحنبَلي حتى انه قال : ((وَجاء إليّ جماعةٌ مِن الشافعية ، فقالوا : انتقل إلى مذهبنا ، ونُعطيك تَدْريسَ النّحو واللغةِ بالنّظامية فأقسْمتُ : لو أقمتموني وصببتم عَليَّ الذَّهبَ حَتى واريتموني ما رَجعتُ عَنْ مذهبي)). (٥)وَمَعَ ذلك لم يسلمْ من الطَعنِ والنَّقدِ مِن الذين نقلوا عنه في كُتبهم – كما سنرى- والذين ترجموا لَهُ. فَقد أَخَذَ عليه القفطيُّ (ت ٦٤٦) صاحب (إنباه الرواة) إنَّه تبعٌ لتلامذته إذ قال: ((أبو البقاء تلميذ تلامذته، أي هو تبع لهم فيما يقولون عليه من القراءة عند الجمع من كلام المتقدمين)). (٦)s وما قالهُ القفطيُّ غيرُ صَحيحٍ، فقد شَهِدَ لَهُ بالفضلِ والتقدم في علوم العربية والقرآن الكريم وغيرهما من العلوم الجُلَّةُ من العلماءِ المشهودِ لهم بالفضل والدرايةِ ؛ وإنَّ ابن خلكان (ت٦٨١هـــ) – وهو خيرُ مثل للتحري والإنصاف - قال وهو يثني على أبي البقاء العُكبريِّ : ((لم يكن في آخر عُمره في عصرهِ مثله في فنونهِ، وكان الغالب فيه عِلمَ النّحو)). (٧) وقال عنه ابن العماد الحنبليّ (ت١٠٨٩هـــ) : ((كان يفتي في تسعةِ علوم وكانَ أوحَدَ زمانه في النحو واللغة)). (٨) يقول الأستاذ محمد أبو الفضل

محقق كتاب (إنباه الرواة) منتقداً القفطيَّ : ((وهذه عادته في هَضمِ العصريين، وَحَطِّ مراتبهم، وإيهامهم بأنه عارفٌ بمنازل العلماء، وتمييز طبقاتهم، ولم يكن هناك ولا قريباً عفا الله عنه)). [٩] ولَعلَّ القفطيَّ تناسى أن العُكبريَّ كان محتاجاً إلى طلبتهِ وزوجتهِ للقراءة عليه وذلك لفقدِ بصرهِ . انقطع أبو البقاء في آخر أيَّامِهِ في بيتهِ منشغلاً بالعلمِ والعبادةِ حتى توفيَ ليلة الأحد، ثامن شهر ربيع الآخر من ست عشرةَ وستمائة، بعد حياةٍ علميَّةٍ حافلةٍ بالعديد مِن المُصنفات في إعراب القرآن، وقراءاته، وإعراب الحديث النبويِّ الشريف، وفي النّحو واللغةِ والأدبِ.[١٠] وهذه المؤلفات تَدلُّ على سعةِ ثقافتهِ العربية، فهو مُبرّزٌ في النّحو وعالمٌ بالقراءات، متمكن في اللغةِ ومحيط بفنون الأدب، ولكنَّ الغالبَ عليهِ علم النَّحو

ب/كتابُ التّبيانِ في إعرابِ القرآنِ:

يَحْتَلُّ أبو البقاءِ العُكبريّ مكانةً عاليةً في علم إعراب القرآن الكريم ، إذ إنّه قَدّم لنا كتابَ التبيان في إعراب القرآن، وهو كتابٌ خالصٌ في إعراب القرآن الكريم ، ولَعَلّهُ مِن أشهر مؤلفاته حتّى إنّه كان سَبَبَ شهرةِ أبي البقاءِ فَيقال:العُكبريّ صاحب إعراب القرآن ،وقد ورد الكتاب بأسماءٍ عدَّة منها :إعراب القرآن ،والبيان ، والتبيان.[١١] وقد طُبع الكتاب في إحدى طبعاته السابقة باسم:((إملاء ما مَنّ به الرحمن فـــي وجوه القراءات وإعراب القرآن))، ولا أدري مِن أين جاءت هذهِ التّسمية؟ ! وقد رَجَعْتُ إلى مظانٍّ في قدرٍ لابأس به من الكتب، فلم أجدْ فيما رَجَعْتُ اليه مَن يرشد أو يُدلّل على هذهِ التسمية وما زال هذا الكتاب بهذه الطبعة متداولاً بين الدارسين والمحققين على الرغم مِن وجود الطبعة الرصينة والمحققة تحقيقاً علمياً باسم ((التبيان)) والذي نحنُ بصدد دراستها في هذا البحث. ومِن الغريب ايضاً أن نجدَ الزركليَّ في كتابه (الإعلام) يذكر كتابين للعُكبري: أحدها: التبيان في إعراب القرآن ،والثاني: إملاء ما مَنّ به الرحمن مِن وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن.[١٢] وقد أَلّفَ في إعراب القرآن الكريم كثيرٌ من العلماء ممن سبقوا أبا البقاء العكبري،[١٣] ولَعلَّه كانَ يعي حقيقة ذلك، إذ قال في مقدمته لكتاب التبيان: ((والكتبُ المؤلفة في هذا العلم كثيرةٌ جداً، مختلفة ترتيباً وحَدّاً؛ فمنها المختصرُ حجماً وعلماً، وفيها المطوّل بكثرةِ إعراب الظواهر، وخلط الإعراب بالمعاني، وقَلّما تَجدُ فيها مختصرَ الحجمِ كثيرَ العلمِ ، فلمَّا وجدتُّها على ما وَصَفْتُ لكَ ، أحببتُ أن أمليَ كتاباً يَصْغُرُ حجمُهُ ويكثرُ علمُهُ، اقتصرت فيه على ذكر الإعراب

ووجوه القراءات)). [١٤] هكذا جاءَ كتابُه كما وَصَفَهُ جامعاً لأشتاتِ الأعاريب، مختصراً لكثير من أقوالِ العلماءِ، متضمناً لكثير من وجوه القراءات ، لا يتطرق لذكر المعاني إلاّ نادراً عندما يحتاج توجيه إعراب له علاقة بالمعنى، مختصر الشواهد، بعيداً كلَّ البعد عَنْ الاستطراد والتطويل. ولَعلَّ هذا هو السبب ، في إقبال الناس عليه وعكوفهم على دراسته وعزوفهم عَن غيره والنقل عَنه، والذي يدلُّك على ذلك أنَّه نُعِتَ بأحسن كتبِ الإعراب وأشهرها. [١٥] يُبيِّنُ العُكبريُّ في كتابهِ هذا، الوجوهَ الإعرابيَّة المُحْتَمَلة في إعرابِ كثيرٍ مِنْ الآياتِ القرآنيةِ؛ إذ نَرَاهُ يَتتبَّعُ الكلماتِ التي تحتاجُ إلى إمعانِ الذهنِ، وإعمالِ الفكرِ، فيذكرُ الأوجهَ الإعرابية الجائزةَ فيها مؤكداً على الخلافِ النَّحوي ومؤيِّداً رأي كُلِّ فريقٍ بأدلَّتهِ وحججهِ، مُرجحاً ما يَجِدُهُ مناسباً للمعنى ، وسأكتفي بذكر مثال واحد لتوضيح ذلك، إذ قالَ في توجيهِ قوله تعالى :**(ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ)**[١٦] : (((ذلك): ذا اسمُ إشارة ، والألف من جملةِ الاسم. وقالَ الكوفيون الذال وَحْدَها هي الاسم والألف زيدتْ لتكثير الكلمة ، واستدلوا على ذلك بقولهم : ذه أمةُ اللهِ ؛ وليس ذلك بشيءٍ ؛ لأنَّ هذا الاسم اسم ظاهر ، وليس في الكلام اسم ظاهر على حرفٍ واحدٍ حتَّى يُحملَ هذا عليه ، ويدل على ذلك قولهم في التصغير: ذيًّا ؛ فرَدَّوه إلى الثلاثي ، والهاء في ذه بدل من الياء في ذي ،وأمَّا اللام فحرفٌ زِيدَ ليدلَّ على بُعدِ المشار إليه وقيل : هي بدل من (ها) ؛ ألا تراكَ تقول : هذا ، وهذاك ؛ و لا يجوز هذلكَ)).[١٧]

وتكمنُ أهميةُ الكتابِ في أنَّه المرجع الذي نَهلَ منه كثيرٌ من العلماءِ الذين جاءوا بَعْدَهُ منهم: أبو حيَّان الأندلسي (ت: ٧٥٤هـــ) صاحبُ كتابِ البحر المحيط الذي نقل عن أبي البقاء الكثير من أقواله معارضاً إيَّاهُ في مواضع كثيرة من ذلك: قال أبو حيَّان في توجيه إعراب قوله تعالى :**(وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ)** .[١٨]

((العامل في (إذا) يغفرون وهـــي جملةٌ من مبتدأ وخبر معطوفة على ((يجتنبون))، ويجوز أن يكون (هـــم) توكيداً للفاعل فـــي ((غضبوا)) قـــال أبو البقاء : (هـــم) مبتـــدأ و(يغفرون) الخبرَ ، والجملة جواب (إذا) وهذا لا يجوز ؛ لأنَّ الجملة لو كانت جواب (إذا) لكانت بالفاء ، تقول : إذا جاء زيدٌ فعمرو منطلقٌ ، ولا يجوز حذف الفاء إلاّ إنْ ورد في الشعر)). [١٩] ونقلَ أبو حيّان عن أبي البقاء قولهُ في (ما) الداخلة على (كما): إنّ (ما) كافة للكاف عن العمل مثلها في : ربما قال زيدٌ ، ويرد أبو حيّان ذلك ويقول : ((ينبغي ألاّ تجعل كافة إلاّ في المكان الذي لا تتقدر فيه مصدرية)). [٢٠] ومنهم : السّفاقسيّ (ت٧٤٢) وهو إبراهيم بن محمد صاحب

كتاب : ((المجيد في إعراب القرآن المجيد)). [٢١] إذ وَرَدتْ نصوصٌ كثيرةٌ لأبي البقاء العُكبري في كتابه، وقد جاء في مقدمته:((لمّا كان كتاب أبي البقاء ... كتاباً قد عكف النّاسُ عليه ومالَتْ نفوسهم إليه جمعتُ ما بقي منه من إعرابه ،مما لم يُضمِّنْهُ الشيخ في كتابه)).[٢٢] إذن فهو قد ضَمَّ إلى ما أخذه مِن كتاب البحر المحيط كثيراً من إعراب أبي البقاء وهي ذات قيمةٍ علميةٍ كبيرةٍ ورمز له السّفاقسي بحرف (الميم) حسب ما وجدناه في كتاب المجيد . فضلا عن ذلك ، وجَدَتُ السّفاقسي يذكر أبا البقاء إمّا للرد عليه أو للتأييد في مسألة ما ، مِنْ ذلك ، قوله في إعراب قولِهِ تعالى :(وَهُوَ كُرْهٌ) (٢٣) :((في موضع نصب على الحال . قال أبو البقاء : وقيل في موضع الصفة، قلتُ :هذا ليس بشيءٍ ؛لأن (القتال) معرفةٌ ، والجملة لا تكون صفة للمعرفة ؛ لانّ جملة الصفة لا تجيء بالواو)). [٢٤] وناقض السّفاقسي في كثير من ارائه أبا البقاء العكبريّ ، ونقل عنه توجيههُ لإعراب قوله تعالى: (وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ) [٢٥] ((أي: مِنْ أهل قريةٍ و(أَخْرَجَتْكَ)(الكاف) للقرية لا للمحذوف ، وما بَعْدَها من الضمائر للمحذوف. قلتُ:ظاهِرُهُ أنّ الضمير في أَخْرَجَتْكَ يعود على (مِنْ قريةٍ) وأهلكناهم على ما أُضيفَ إليها ولا يَصحُّ ، ففي كلامِهِ تلفيقٌ)). [٢٦] ومن الذين تأثروا بالعُكبريّ ونَقلوا عنه وأفادوا من كتبه السّمين الحلبيّ أحمد بن يوسف (ت ٧٥٦هـ) في كتابِهِ الموسوم ((الدر المصون)) الذي قال في مُقدمتهِ ((ذكرتُ كثيراً من المناقشات الواردة على أبي القاسم الزمخشري ، وابن محمد بن عطية ، ومُحبِّ الدين أبي البقاء)). [٢٧] إذ أكثر السّمين الحلبيّ من الوقوف أمام عبارات وتوجيهات العُكبريّ وتأرجحت أقواله بين مؤيد ورادٍ ، ومن ذلك مَنْعُ أبيا لبقاءالعُكبريّ أن تكون ((تذكرةً)) مــن قولهِ تعالى:(إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَى) [٢٨] مفعــولاً لـــه ((لأنزلنا))المذكورة؛ لأنها قد تَعَدّت إلى المفعول له وهو (ليشقى) فلا يتعدى إلى آخر من جنسه ولا يصح أن تعمل فيها (لتشقى) لفساد المعنى[٢٩] . وتتبعه السّمين راداً ما قاله بقولهِ:((وهذا المنعُ ليس بشيءٍ)) [٣٠] ، ثم يعلل ذلك قائلاً ((لأنهُ يجوز أنْ يعلل الفعل بعلتين فأكثر وهذا المعنى لم يظهر لأبي البقاء)).[٣١]
وعلى الرّغم مِنْ معارض السّمين لأبي البقاء في كثير من أرائهِ، وَجَدتُه يقف منه موقف المؤيد له المستأنس بآرائه ، ومِنْ ذلك: قال السّمين في توجه قوله تعالى: (وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى) [٣٢] قال أبو البقاء : ((لو قيل(أُخَرَ) لكان على اللفظ يَعني بضم الهمزة وفتح الخاء، باللفظ الجمع)).[٣٣] فقول السّمين يوحي بأنه وقف منه في مثل هذا الأمر موقف المجيز لما أوردهُ العُكبريّ. وممنْ نقلوا عن أبي البقاء

العُكبريّ ابن هِشام الأنصاري (٧٦١هـ) والذي ناقضه في مسائل كثيرة [٣٤]، ومن ذلك : قول ابن هشام في ناصب (إذا) مذهبان ((أحدهما : أنّه شرطُها ، وهو قول المحققين ،فتكون بمنزلة :متى وحيثما وأيان، وقول أبي البقاء: إنّه مردود بأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف غير واردٍ ؛ لأن (إذا) عند هؤلاء غير مضافة)).[٣٥] وفي موضع آخر قال: ((ومن الوهم في الثاني قولُ أبي البقاء في ((إن شانئك هو الأبتر)) [٣٦] :إنّه يجوز كون هو توكيداً)).[٣٧] وقد تبنى ابن هشام رأي أبي البقاء في مواضع كثيرة من كتابه (المغني) ، من ذلك ما ذكرهُ في قول أبي البقاء في قولِهِ تعالى: **(أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى)** [٣٨] : ((إن الظرف حال، أي على قصد تقوى ، أو مفعول (أسس) ، وهذا الوجه المعتمد هوعليه عندي)).[٣٩] أمّا فيما يَخصُّ مَنْهج المؤلف فيه فيمكن إجمالُهُ في النّقاط الآتية :

١ - قَدّم العُكبريّ لكتابه (التبيان) بُمقدّمةٍ موجزةٍ مُبينا فيها دواعي تأليف هذا الكتاب بحجم صغير، يقتصر فيه على ذكر الإعراب ووجوه القراءات.[٤٠] بَدأ بَعْدَها بإعراب الاستعاذة ثم البسملة منتقلا ًإلى سور القرآن الكريم بحسب ترتيبها المعهود في المصحَف الشريف، فبدأ بالفاتحة وانتهى بالنّاس ، محافظاً على ترتيب آياته، منتقيا مِن كلماته ما هو بحاجة إلى إعمال الفكر والتدبر. وقد لوحظ أنّ العُكبريّ لم يحافظ على التسمية المعهودة والمتداولة لكثير من سور القرآن الكريم ؛ إذ نراه يُسمِّي عدداً منها بكلمةٍ توجد في السورة نفسِها، مِن مثل سورة(غافر)عندَهُ سورة(المؤمن)[٤١] وسورة (الإنسان) سماها (الدهّر).[٤٢]

٢- يميلُ أبو البقاء إلى الإيجاز والاختصار،وبخاصة في القضايا التي سَبَق أن عرضها وناقشها في موضع سابق يدلنا على ذلك قوْله في توجيه إعراب قوله تعالى:**(وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ)**[٤٣] إعرابهُ مثل إعراب :**(وَإِنَّهُ فِي الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ)**[٤٤] وقد ذُكِر في البقرة[٤٥].

٣- يغلب على الكتاب العناية بالنّاحية النحّوية والتصريفية الخالصة، ولكنّه لم يستغن عن المعنى كما ذكر في مقدمته بل استعان به في مواضع كثيرة ليوضّحَ المعنى فيذكر اختلاف المعنى لاختلاف الإعراب، وَيُثبتُ عَدَم صِحّة الإعراب الذي لا يساير المعنى الصحيح والدقيق، فهو غالباً ما يربط الإعراب بالمعنى.

ودونك مثلا يوضح ذلك، إذ قال في توجيه قوله تعالى: **(مَّا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ)** [٤٦]، ((ولا يجوز أن يكون (شيئاً) مفعولاً به ؛لانّ (فرّطنا) لا تتعدى بنفسها؛ بل بحرف الجر، وقد عُديت بـــ(في) إلى الكتاب ،فلا

تتعدى بنفسها ،ولا يصحُ أن يكون المعنى: ما تركنا في الكتاب مِن شيءٍ؛ لأن المعنى على خلافهِ ،فبان أنّ التأويل ما ذكرنا)) [٤٧] ومنه ما جاء في قوله تعالى: **(مَا اسْتَقَامُوا)** [٤٨] وقال: في(ما) وجهان: ((الأول أنها زمانية، وهي المصدرية على التحقيق؛ والتقدير: فاستقيموا لهم مُدة استقامتهم لكم. والثاني أن (ما) شرطية ، كقوله: **(مَا يَفْتَحِ اللَّهُ)**.[٤٩] والمعنى : إنْ استقاموا لكم فاستقيموا ، ولا تكون نافية؛ لانّ المعنى يفْسُد ؛ إذ يصير المعنى: استقيموا لهم؛ لأنهم لم يستقيموا لكم))[٥٠]

ومنه ما جاء فيه في قوله تعالى: **(أَن تَعْفُواْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى)**[٥١] ((أنْ تعْفوا)) مبتدأ، و((أقربُ)) خبرهُ ، وللتقوى مُتَعّلق بأقرب . ((ويجوز في غير القرآن اقربُ مِن التقوى؛وأقرب الى التقوى؛ إلا ّ أنّ اللام هنا تدّلُ على معنى غير معنى(إلى)، وغير معنى(مِن)،فمعنى اللام : العفو أقربُ مِن أصل التقوى ؛ فاللام تدل على علة ُقرب العفو، وإذا قلتَ : أقربُ إلى التقوى كان المعنى مقارب التقوى؛ كما تقول: أنت أقرب إليّ ، وأقرب من التقوى يقتضي أنْ يكون العفو والتقوى قريبين، ولكن العفو أشدُّ قرباً مِن التقوى ، وليس معنى الآية على هذا، بل على معنى اللام)).[٥٢] هكذا كان منهجه في الإعراب، إذ نراه يراعي المعنى في إعرابه ، وأحيانا لا ينظر إلى المعنى.

٤ - يُعنْى العُكبري بدعم مَذْهبهُ النحّويّ بالقرآنِ نَفْسِهِ، ولا يكتفي بعرض الآراء التي سَبَقتْه في إعراب مفردات القران ؛ إذ رأيته حين يُصدِرُ حكماً نَحْوياً أو قاعدة يقوّي ذلك بالاحتجاج بالشاهد ــ آية قرآنية أو قراءة لها ــ وهذا إنْ دَلّ على شيءٍ، إنّما يدل على أهمية الشاهد القرآني لديه، وأنّه يحتل أعلى مراتب السّماع عِنده، ومنه ما جاء فيه في قوله تعالى: **(يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)**[٥٣] قال أبو البقاء:((وأما جَرُّ (المسجد الحرام) فقيل : هو معطوف على الشهر الحرام ؛ وقد ضُعفَ ذلك بأن القوم لم يسألوا عن المسجد الحرام، إذ لم يشكّوا في تعظيمه ؛ وإنّما سألوا عن القتال في الشهر الحرام وقيل: هو معطوف على الهاء في (به) ؛ وهذا لا يجوز عند البصريين إلاّ أن يُعاد الجار. وقيل هو معطوف على السبيل؛ وهذا لا يجوز ؛ لأنه معمول المصدر والعطف بقولهِ:((وكفرٌ به)) يُفرّق الصلة والموصول. والجدير أنْ يكونَ متعلقاً بفعل محذوف دَل عليه الصّد ؛ تقديرهُ:ويصدون عن المسجد ؛ كما قال تعالى: **(هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)**[٥٤][٥٥] ومنه قوله تعالى: **(وكَفَى بِاللّهِ حَسِيباً)**[٥٦] قال:((و(كفى) يتعدى إلى مفعولين وقد حُذفا هنا ،

والتقدير: كفاك الله شرهم ، و نحو ذلك والدليل على ذلك قوله تعالى:(فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللّهُ)(٥٧) (٥٨)
٥- ومما يُلاحظ على مَنْهج أبي البقاء في كتابه (التبيان)، إتباع أسلوب المحاضرة التعليمية التي يتوخى فيها التسهيل والتشويق والتيسير وإيصال الفكرة بأسهل الطرائق؛ لذا وجدناه يكثر من عبارة : فإن قيل ، قلنا ، ومن ذلك قولهُ:((التابوت أصل ووزنُه فاعول ، ولا يُعرف له اشتقاق فإن قيل: لِمَ لا يكون فعلوتا من تاب يتوب ؟ قيل : المعنى لا يُساعدِه ،وإنما يُشتق إذا صَحَّ المعنى)).(٥٩) ويبدو لي أن هذا الأسلوب كان يمليه بسب فقده البصر.
٦- الرجوع الى الأصل (أصل الكلمة): من السمات البارزة في كتاب (التبيان) أنه كثيراً ما يرجع إلى أصل الكلمة ومن ذلك ما جاء في كلمة (سنة)، قال:((وأصل سَنَة سنوة ، لقولهم سنوات. ويجوز أن تكون الهاء أصلاً ،ويكون اشتقاقه من السَنه،وأصلها سَنهْة، لقولهم سَنهاء ،وعامَلْتُه مسانهة ً، فعلى هذا تثبت الهاء وَصْلاً ووقفا؛ وعلى الأول تثبتُ في الوقوف دون الوصول ، ومن أثبتها في الوصل أجراه مجرى الوقوف)).(٦٠)
٧- قد يذكر الأوجه الإعرابية المختلفة للكلمة وقد يقتصر على وجه أو وجهين مع احتمال الكلمة غير ما يذكر، فمن ذكره للأوجه الإعرابية المختلفة ما جاء في قوله تعالى: {هُــدًى لِّلْمُتَّقِينَ}(٦١) قال:((والهدى في موضعه وجهان: أحدهما- رفعٌ إما مبتدأ أو فاعل على ما ذكرنا ،وإما أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي هُوَ هدًى ، وإما أن يكون خبراً لذلك بعد خبر.
والوجه الثاني- أن يكون في موضع نصب على الحال في الهاء في (فيه) ؛ أي لا ريبَ فيه هاديا ، فالمصدَرُ في معنى اسم فاعل ،والعامل ُ في الحال معنى الجملة، تقدير : أحقّهُ هديا، ويجوز أن يكون العامل فيه معنى التنبه والإشارة الحاصلة مِن قوله ذلك)) (٦٢) ومن اقتصاره على وجه أو وجهين مع احتمال الإعراب أكثر من ذلك ، ما جاء في قوله تعالى: {لاَ تَكُونُواْ كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِن بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثاً}(٦٣) فإنه أعرب (أنكاثاً) منصوب على الحال(٦٤) وهي تحتمل أن تكون منصوبة على المصدر ، والعامل فيه نَقَضَتْ؛ لان نقضت بمعنى نكثت (٦٥)
٨- لم يكن مَنْهج العُكبري في إعرابه مفصلا، إذ انّه لَمْ يتناول توجية إعراب الآيات كاملة، بل كان ينتقي الآيات أو الكلمات مِن الآية أو الكلمة الواحدة في بعض الأحيان ، وربما اكتفى بالمعنى في مواضع كثيرة خذ مثلاً على ذلك قولُه تعالى:

{أَلْقَوْا حِبَالَهُمْ وَعِصِيَّهُمْ وَقَالُوا بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ إِنَّا لَنَحْنُ الْغَالِبُونَ}[٦٦] ، اكتفى العكبريّ بقولهِ:أي: نَحْلِف [٦٧] ومن هذا الباب ما جاء فيه، في قوله تعالى:{رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِن تَأْوِيلِ الأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ} [٦٨] قال:((مِن تأويل الأحاديث))، قيل: المفعول محذوف؟ إي عظيما من الملك ، وحظّا مِن التأويل. وقيل: هي زائدة. وقيل(مِنْ) لبيان الجنس)).[٦٩]

٩- يكثر الرجل من ذكر القواعد النحّوية والأصولية العامة ويكرّرها للمراجعة والتذكير ومن تلك القواعد:

ــ الشيءُ لا يضاف إلى نفسه. [٧٠]

ــ المصدر إذا وصف لا يعمل. [٧١]

ــ لا يجوز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض. [٧٢]

ــ الحال لا يتقدم على العامل المعنوي. [٧٣]

ــ المحذوف لا يعود عليه ضمير. [٧٤]

ــ المــُظهر لا يؤكد بالمضمر. [٧٥]

ــ تعَدّد الإخبار يجب تعدد المبتدأ. [٧٦]

ــ الموصول لا يحذف دون صلته. [٧٧]

ــ إعمال الفعل أقوى من المصدر. [٧٨]

ومما يلاحظ على هذه القواعد النحوية أنها من قواعد البصريين، وهذا مما يؤيد أنتساب العُكبريّ إلى النحو البصريّ.

١٠- يهتمّ الرّجل بالخلاف النّحويِّ ويوليه عناية فائقة ، ولَيسَ هذا بغريبٍ من صاحب كتاب ((التبيين عن مذاهب النحويين)) الذي يشتمل على عدد من مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة فضلا عن ذكره مسائل أخرى ليس الخلاف فيها مذهبيا، بل ما كان بين النحويين من جهة وأهل اللغة من جهة أخرى .

ذلك الكتاب الذي بلغت مسائله خمساً وثمانين مسألة، بدأها المؤلف بمسألة (الكلام والكلمة) وتنتهي بمسألة (ترخيم الرباعي)[٧٩] وسنفرد لهذهِ السمة المنهجية مبحثاً مستقلاً في هذا البحث إنْ شاء الله تعالى.

١١- استشهد العكبري بكثير مِن أقوال العرب وأمثالهم وإشعارهم ، وكان ينسب الكثير مِن شواهدهِ الشعرية إلى أصحابها إلاّ قليلاً منها، ولنا حديث آخر في موضعه مِن بحثنا هــذا إنْ شاءَ الله.

١٢- يتتبع العكبري القراءات الأخرى المحتملة في الآية الكريمة التي يُعربها، فيذكرها مفصلةً، ثم يعود فيوجّه كلّ قراءة منها التوجيه النحويّ المناسب ويرجّح

منها ما يراه مناسباً ويضعّف منها ما يضعّف ويحكم بالشذوذ على ما شذّ منها، ولكنه نادراً ما يَعزُو القراءات إلى أصحابها ، والقراءة عنده سُنّة متبعة وإنْ خرجت عن القياس .

١٣- اعتراضات أبي البقاء على النّحويين غير قليلة ، فنراه يعترض على الكوفيين(٨٠) ، والبصريين(٨١)، وأبي عبيدة(٨٢)، والكسائي(٨٣)، والفرّاء(٨٤)، وأبي علي الفارسي(٨٥) ، والزمخشري(٨٦)، ومكي القيسي(٨٧)، وآخرين لم يصرح بهم.

وخلاصة القول في منهجهِ وأسلوبهِ في هذا الكتاب وكتبه الأخرى جودة الأسلوب ونصاعته ،ووضوح المعنى، وجودةُ الترتيب والتنسيق وحسن العرض ؛ فهو يعرض قضاياه ومسائله وتعليلاته وردودهُ بأسلوب سهل وعذب لا يملهُ القارئ، يدعمه بالحجّة والدليل. والبرهان هاك دليلاً على ذلك وهو قوله: ((كيف في موضع على الحال ...... ألا ترىأنكَ إذا قُلت كيف أخذت مال زيد؟ كان الجواب حالاً ، تقديره : أخذته ظالماً أو عادلاً ونحو ذلك ؛ وأبداً يكون موضع كيف مثل موضع جوابها)).(٨٨) وتلك سمة أسلوبية بارزة واضحة ، والدلائل عليها كثيرة ولكني اكتفي بما قدمته خشية الإطالة والاسهاب.

المبحث الثاني
موقف أبي البقاء العكبريِّ من الخلاف النّحوي

أهتم العُكبريّ بالخلاف النَّحوي وأولاه جُلَّ عنايته – كما أسلفْنا- وخير ما يدّلنا على ذلك كتابُه- التبيين عن مذاهب النحويين،[٨٩] الذي يُعَدُّ – بحقٍّ- من أهم المؤلفات التي وصلَتْ إلينا في هذا الجانب والتي عُنيت بالخلاف النّحويّ ، وهو يأتي من ناحية الأهمية بالدَّرجة الثانية بَعْدَ كتاب الإنصاف لأبي البركات الأنباريِّ (ت٥٧٧ هــ). وقد نَقَلَ السيّوطيّ (ت٩١١هــ) عن التبيين كثيراً من المسائل الخلافية[٩٠]. لَقَدْ كانَ لاهتمامهِ بالخلافِ النّحوي أثرٌ واضحٌ في كتابهِ موضوعِ الدّراسة ، مع أنّه في ذكر مسائلهِ الخلافيّة فيه يعْمدُ إلى الإيجازِ وعدمِ التطويل، ويَبْدُو جليّاً لَنا أنَّ العُكبريّ أَلَّفَ كتابَهُ (التبيين عن مذاهب النحويين) بَعْدَ كتابهِ (التبيان في إعراب القرآن)، ومما يؤكد ذلك أننا لم نجد ولو إشارةً واحدةً في كتاب التبيان يُحيلُ فيها العُكبريُّ إلى (التبيين) عندما يذكر المسائل الخلافية بشكلٍ موجز، بَيدَ أننا نجدُهُ يُحيلُ في كتابه (التبيين) على كتابيه (اللباب) و(شَرح اللّمع)، وهما من أشهر مؤلفاتهِ، أحال عليهما في المسألة ست وثلاثين، وهي((الفعل هو العامل في الفاعل والمفعول)) ، إذ قال: ((واحتج الآخرون بأنَّ الفعل والفاعل كالشيءِ الواحد يدلّ على ذلك اثنا عشر وجهاً استوفيتها في ((اللباب)) و ((شرح اللّمع)). [٩١] إذاً منهج أبي البقاء في (التبيان) يَختلفُ عنه في (التبيين)، إذ نراه يعمد إلى الإيجاز وعدم التطويل في ذكر المسائل الخلافية في كتاب (التبيان) . أمَّا في التبيين فَنَجدَه يعرض المسائل الخلافية ويبدي رأيه واضحاً في كلِّ مسألةٍ منها، وقد ارتضى لنفسه الميل إلى مذهب البصريين آخذاً بأقوالهم ،وقواعدهم ،مؤيداً لأرائهم، مستخدماً مصطلحاتهم ،واقفاً إلى جانبهم ، فهو يعد ّ نفسه أحياناً من جملتهم، فيقول في لام الربا:((ولام الربا واوٌ ؛لأنَّه منْ ربا يَربُو،وتثنيته ربوان، ويكتب بالألف. وأجازَ الكوفيون كَتْبَهُ وتثنيتهُ بالياء ؛ قالوا لأجل الكسرة التي في أولِه، وهو خطأٌ عنْدَنا)).[٩٢] وقال في قوله تعالى:(﴿إِنِ امْرَأَةٌ﴾)[٩٣] ((امْرَأَةٌ: مرفوع بفعل محذوف؛أي وإنْ خافت امرَأَةٌ واستغنى بـــ(خافتْ) المذكور . وقال الكوفيون : ((هو مبتدأ وماَ بعدهُ الخبر. وهذا عندنا خطأٌ ؛ لانّ حرف الشرط لا معنى له في الاسم فهو مناقض للفعل)).[٩٤] ويقول في مسألة التنازع في العمل :((إذا كان معَكَ فعلان.....فأولاهما بالعمل الثاني ، وقال الكوفيون:أولاهما الأول ..... فالوجه عِنْدنا نصب زيد ، وعندهم رفعه ثم يقول: لنا في المسألة السّماع والقياس)). [٩٥]

ونراه في إعراب قولهِ تعالى:(كِتَابَ اللّهِ عَلَيْكُمْ)[٩٦] يقول:((وقال الكوفيون هو إغراء، والمفعول مُقدم ، وهذا عندنا غيرُ جائزٍ؛لانّ (عليكم) وبابه عامل ضعيف فليس لهم في التقديم تصرف))[٩٧] ، ويظهر اتجاهه البصري في وضوح حينما يعتمد على مذهبهم في كثير من المسائل النحوية . ومما يؤكد ميل أبي البقاء إلى جانب مذهب البصريين إنّه لم يؤيد آراء الكوفيين في (التبيان) إلاّ في واحدةٍ من مسائل الخلاف التي ذكرها، ألا وهي دخول (مِنْ) الجارة على الزمان ، إذ قال في توجيه قوله تعالى :(لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ)[٩٨](مِنْ أوّلِ يَومٍ) يَتَعَلَقُ بأُسِّسَ، والتقدير عند البصريين: من تأسيس أول يوم ؛ لأنّهم يرون أنَّ (مِنْ) لا تدخلُ على الزمان ،وإنّما ذلك لـــ(منذُ)، وهذا ضعيف هاهنا ؛لأنّ التأسيس المقدر ليس بمكان حتّى تكون ((من)) لابتداء غايته. ويدّل على جواز ((مِنْ)) على الزمان ما جاء في القرآن من دخولها على ((قبل)) التي يراد بها الزمان ،وهو كثيرٌ في القرآن و غيره))[٩٩] وتَعَقّبَ العكبريُّ شيوخَ المذهب الكوفي فَردَّ على الفراء في مواضع كثيرة مِن كتابه، [١٠٠] وردَّ على الكسائي، [١٠١] ،ولم يكن علماءُ البصرة بنجاةٍ من نقداته ،فقد رَدَّ على أكثرهم إلاّ سيبويه فإنه أيد أقواله ولم يَرد له رأياً، وذكر يونس فَرَدَّ عليه،[١٠٢] وَرَدّ على الأخفش في أكثر من موضع،[١٠٣] وَرَدَّ على المبرد في موضعين،[١٠٤] ونقل عن أبي عليٍّ الفارسي في مواضع كثيرة، وَرَده في واحدٍ منها.[١٠٥] ورأي العكبري الموالي للبصريين المنتصر لهم لم يتغير في مؤلفاته،وليس معنى هذا انّه يُقدّس لهم رأياً بل نجده يُمَحِصُ آرائهم ويَنْفي منها ما تؤيده الأدلة، ويَرّدُ على المخالف منها للسّماع والقياس على ما بيّناه في مسألة (مِن) الجارة ودخولها على ظرف الزمان .

ومما تَجْدر الإشارة إليه أنّ الأستاذ محمد طنطاوي ذهب إلى أنّ أبا البقاء هذا كان كوفيّ المذهب وقد ألف كتابه :(التبيين)راداً على ابن الأنباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) قال: ((...... فقد ألف بَعْد ابن الأنباري أبو البقاء العكبريّ كتابه (التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين)، ولم نعثر على هذا الكتاب، إلاّ أن المعروف عَن العكبريّ أنّه كان كوفي النزعة كما يتضح جَلِيّا من مؤلفاته ، ومما لا مِرية فيه أنه قد اطلع على كتاب (الإنصاف)، وشاهد هذا أنّه في

شرحه لديوان أبي الطيب المتنبي ، قد ينقل عبارة الأنصاف بنصّها عند ذكر الخلاف بين الفريقين)) [١٠٦] ولكن الحقيقة غير ذلك، فالدّلائل المتوافرة كلُّها تؤكد أنَّ أبا البقاء لم يكن كوفياً وقد أثبتنا بالدّراسةِ هذهِ ومن خلال أثار الرجل أنَّه كان يميل بآرائه إلى البصريين، وإنَّ الذي حكم على العكبريّ بأنَّه كوفيّ المذهب لم يستند إلى دليل يُثبتُ ذلك، وإنّما يُثبتُ تلك الأقوال على صحة نسبة كتاب ((التبيان في شرح الدّيوان)) إليه ، ولمَّا ثبت بالدراسة العلمية أنَّ شرح ديوان المتنبي المطبوع باسم :((التبيان في شرح الديوان)) ليس لَهُ و إنَّما هو لتلميذهِ ابن عدلان (ت٦٦٦هـ) فقد نفى الأستاذ العلاَّمة مصطفى جواد أن يكون هذا الشرح مِن صَنْعةِ أبي البقاء، وتحت هذا الاسم، وقد استدل بأدلةٍ لا يشوبها غُبارٌ وهي في غاية القوة أنَّ هذا الشرح يُنسبُ إلى تلميذهِ عليّ بن عدلان . [١٠٧] إنَّ شرح العكبريِّ لديوان المتنبي ثابت النسبة إليه، إذ ذكر أصحاب كتب التراجم أنه من مؤلفاته [١٠٨]، ولكن ليس بهذا العنوان المتداول بيننا الآن ، المطبوع باسم (التبيان في شرح الديوان)[١٠٩] والذي أراه أنَّ العلاَّمة مصطفى جواد مُصيبٌ كلَّ الإصابةِ ، فالكتاب بعيد كل البعد عن أسلوب أبي البقاء العكبريّ الذي لمسناه في مؤلفاته، وأخصُ بالذكرِ كتابي (التبيان في إعراب القرآن) و (التبيين). والدليلُ على ذلك، أن مؤلف كتاب (التبيان في شرح الديوان) يُصَرّح مِراراً وتكراراً أنَّه كوفيٌّ المذهب وفي أكثر من موضع.[١١٠] ومن ذلك قوله: ((واختلفَ البصريونَ وأصحابنا الكوفيون في المنادى ، فقال البصريون : هو مبنيٌّ على الضم وموضعه النصب؛ لأنَّه مفعول. وقال أصحابنا : بل هو معربٌ مرفوع بغيرِ تنوين)). [١١١] وفي كتاب (التبيين) ذكر العُكبريّ هذه المسألة مؤيداً رأي البصريين رادّاً رأي الكوفيين، [١١٢] ولم أجده قطّ يَنْعَتُ الكوفيين بـ(أصحابنا) في كلِّ مؤلفاته التي طالتها يدايَ. وخاصة كتابنا موضوع الدّراسة .

وفي موضعٍ آخر قال شارح الديوان وهو يشرح قول المتنبي :

وَمَطالِبٍ فيها الهَلاكُ أتَيتُها ثَبتَ الجَنانِ كَأنَّني لم آتِها

رُبَّ: حرف جَرّ خَفَضَ قوله: (ومطالبٍ)، بتقديره هذا عند البصريين وعِندنا رُبَّ: اسم ، وقد حَملناها على (كم)؛ لأنَّ (كم) للعدد والتكثير ورُبَّ للعدد والتقليل، فكما أنَّ

(كم) اسم ، فهذه اسم وليست بحرفِ جرٍ......)). [١١٣] وهناك دليل آخر لا يقبلُ الشكَ، نسوقه لإثبات عدم صحة نسبة الكتاب لأبي البقاء العكبريّ ، ألا وهو أنني وَجدتُ صاحب كتاب (التبيان في شرح الديوان)،يَذكرُ مصنفاً غريباً ما وجدتّه في مؤلفات أبي البقاء العكبريّ من خلال إطّلاعي على ما توفر من كتب التراجم، إذ يقول وهو يتكلم عن (كلا وكلاهما):((فلو كانت التثنية فيهما لفظية لما جاز إضافتهما إلى التثنية؛ لأنَّ الشيء لا يضاف إلى نفسه، وقد استوفينا هذا بأبسطَ منه في كتابنا الموسوم نزهة العين في اختلاف المذهبين)) [١١٤]. وهذا الكتاب ما وجدْتُ أحداً ذكره للعكبريِّ قط من الذين ترجموا له وهم كثر. ويذهبُ الدكتور شوقي ضيف إلى أنَّ العكبريّ بغدادي من أصحاب أبي عليّ الفارسيِّ إذ قال : ((وأبو البقاء العكبريّ النحوي الضرير، بغدادي مثل سالفيهِ)) [١١٥] ويبدو لي أن استنتاج الدكتور شوقي ضيف مبنيٌ على كثرة نقل العكبريّ عن أبي عليٍّ الفارسيّ، وتأييدِه لَهُ في أرائِه المنثورة في كتب النحو، فقد اعتمد العكبريّ رأي أبي علي الفارسيّ وأكثر النقل منه في كتابه (التبيان في إعراب القرآن)، وقلما نراه يردُّ عليه رأياً.[١١٦] ومن خلال ما سقناه من أدلة وشواهد، يتضح لنا جلياً أنَّ أبا البقاء كان نحوياً من النّحاة المتأخرين الذين أُعجبوا بآراء البصريين وأيدوها ولسنا ملزمين بالأخذِ برأي الدكتور شوقي ضيف فيما ذهب إليه.

المبحث الثالث
موقف أبي البقاء من نظرية العامل

أهتم النَّحويون –قديماً وحديثاً- بالعامل النّحويّ، وذلك مُنذ أن كان فكرةً عِنْدَ القدماءِ، إذ لاحظ أوائل النّحويين أنّ لبعض الألفاظ تأثيراً على غيرها من حيث الإعراب، وأنَّ هذا التأثير يزولُ بزوالها فحدّدوا هذه الألفاظ التي أُطلق عليها فيما بَعد اسم العوامل، ورتبوها حسب عملها. وقد أيّد هذه الفكرة أغلبُ النحويين وثمة مَن خالفهم [١١٧] ويبدو لنا أنَّ الإحساس بالعوامل بدأ غامضاً وبسيطاً على ما تناقلته كتب التراجم[١١٨] التي صوّرت لنا قصة الحجّاج مع يحيى بن يَعمر (ت١٢٩هـ)، إذْ كشف له يحيى بن يَعمر عن لحن وقع فيه وهو قراءته بالرفع بدلاً من النصب كلمة (أَحَبَّ) في قوله تعالى:(قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ)[١١٩] فَقَد أحسَّ يحيى بن يَعمر بوجود (كان) في الآية الكريمة على الرَّغم من طولها، وبُعْدِ (أَحَبَّ) عن (كان) ولكنَّه لَمْ يقل للحجاج صراحةً: إنَّ أَحَبَّ خبر كان، ولذلك يجب نصبُها. [١٢٠]

على أنَّ العامل أخذ يظهر في وضوح عند عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميِّ (ت:١١٧ هـ) وحكايته مع الفرزدق معروفةٌ: إذ كان يُكثر الرد عليه والتعنُّت له[١٢١] وكان عيسى بن عمر (ت:١٤٩ هـ) يُجيز أن تقول : أدخلوا الأول فالأول، بالرفع؛ لأن معناه لِيدخل، فحمله على المعنى. أمَّا سيبويه فكان لا يرى فيه غير النصب على الحالية [١٢٢] وكان عيسى بن عمر ينزع إلى النصب إذا اختلف العرب [١٢٣] وبعد ذلك، جاء الخليل بن أحمد (ت١٧٥ هـ) الذي كان الغاية في استخراج مسائل النحو [١٢٤] وتوسّع في فكرة العامل وتطبيقاتها، وبَسط خلالها على أبواب النّحو [١٢٥]. وتلميذه سيبويه (ت:١٨٠هـ) الذي كان يعلل[١٢٦] ويقول بالعامل، فنحن نقرأ في الباب الثاني من كتابه قوله: ((وإنَّما ذكرت لكَ ثمانية مجارٍ لا فرق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء فيها إلا وهو يزول عنه وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكلِّ عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف وذلك الحرف حرف الإعراب)) [١٢٧]. وكان هذا أول نص أشار صراحة إلى العامل النَّحويّ مما وصل إلينا من كتب التراث القديمة. [١٢٨] إلى أن

استحكمت هذه الفكرة ونضجت عند أبي الحسن الأخفش (ت:٢١٥ هـ) ونشرت ظلالها على كثير من جوانب النحو عندهُ. [١٢٩]((ونحن نجد لديه أساساً واضحاً ومنهجاً صريحاً تكاد تسمع منه بوضوح القالة التي أخذ بها النحاة أخذاً لا تردد فيه وهي الإعراب اثر يجلبه العامل))[١٣٠]. قال المازنيّ (ت:٢٣٦هـ) : ((كنتُ عند سعيد بن مُسْعَدة الأخفش أنا و أبو الفضل الرِّياشيّ، فقال الأخفش : إنَّ (مُذ) إذا رُفع بها فهي اسم المبتدأ ، وما بعدها خبرها كقولك: ما رأيته مُذ يومان، وإذا خفض بها فهي حرفٌ معنى ليس باسم ، كقولك:ما رأيته مُذ اليوم فقال لهُ الرِّياشيّ: فَلِمَ لا يكون في الموضعين اسماً فقد رُوي الأسماءُ تَنصب وتخفض، كقولك: هذا ضاربٌ زيداً و ((ضاربُ زيدٍ أمسِ)) فَلِمَ لا يكون بهذهِ المنزلة؟ فَلَم يأتِ الأخفش بمقنعٍ)) [١٣١]. وَقَدَ أفاضَ النّحويون في استقراء العوامل وذكر مواضع عملها وشروط العمل ، وَقَدْ اُلفت كتب عديدة في العوامل مِنها (العوامل ومختصره) لأبي عليّ الفارسي (ت:٣٧٧هـ)[١٣٢] وبعد ذلك التأريخ استقر العلماء لدراسة العوامل وقدموا دراسات مُستفيضة عنه كما فعل عبد القاهر الجرجاني (ت:٧٤١)في كتابه (العوامل المائة) .[١٣٣] والذي يُعدّ أولَ كتاب وصلَ إلينا في هذا الموضوع وكان له صدى كبير فيما بَعْد[١٣٤] فضلاً عن الكتب التي تناولت العامل من بين موضوعات وأبواب النحو الأخرى مثل (المصباح في النحّو) للمُطَرَّزيّ (ت:٦١٠هـ)،وكتاب (الإظهار) لبير علي البركوي (ت:٩٨١هـ) وغير ذلك مِن الكتب التي تناولت في ثناياه الحديث عن العامل وأثرهِ. وكان مِن ثمار سَيْطَرة فكرة العامل على الدرس النحّوي أنْ شطَّ النحّو العربي عن المنهج الوصفي الذي يجب إتباعه، وتملّك النحّاة منهج المناطقة والكلاميين ،وسيطر هذا المنهج على تفكيرهم ومؤلفاتهم[١٣٥] وكان مِن الطبيعي أن تَظْهرَ عِدّة محاولات مضادة كَرد فعل لهذا الموقف [١٣٦]،منها محاولة ابن مضاء القرطبيّ(ت:٥٩٢) أحد مشاهير علماء الأندلس الذي حاول أنْ يُلْغي هذهِ النظرية أو أنْ يُخففَ من وطأتها في كتابه الشهير (الرد على النحاة)[١٣٧]

ثم تبنى هذهِ النظرية مِن المحدثين إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) والذي تأثر في الوقت نفسه برأي ابن جني (ت:٣٩٢هـ)الذي يرى أنّ العامل هو المتكلم نفسه.[١٣٨] وكذلك المحاولات التي قام بها الدكتور مهدي المخزوميّ أحد تلامذة إبراهيم مصطفى في كتابيه (في النحو العربي - قواعد وتطبيق)و(في النّحو العربي نقد وتوجيه)[١٣٩] مروراً بمحولات الدكتور إبراهيم أنيس في

كتابه ((من أسرار اللغة)) تلك التي تأثر فيها برأي محمد بن المُسْتنير المعروف بـــ(قطرب) (ت٢٠٦هـــ) أحد تلامذة سيبويهِ [١٤٠]. وكذلك محاولات الدكتور عبدا لستار الجواريّ الذي أكثر مِن نقداته للقدماء و تَمَسكهم بنظرية العامل في كتابه (نحو القرآن)[١٤١] وكذلك الدّكتور تمّام حَسّان في كتابيه (اللغة بين المعيارية والوصفية)و(اللغة العربية معناها ومبناها) ساق الدكتور مجموعة من القرائن اللفظية والمعنوية ورأى أنّ تضافر هذهِ القرائن يغني عن القول بفكرة العامل النّحوي الذي قال به النحويون القدماء [١٤٢]، إلا أنَّ هذهِ المحاولات القديمة والحديثة لم تأتِ بالبديل، ولم يكتب لها النجاح بل أنها فَشِلَتْ فشلاً ذريعاً، وقد ((نَسي هؤلاء أنّ النّحو العربي مرتبطٌ بالقرآن الكريم ولغة العرب، وقد أمدّ هذان المصدران (القرآن الكريم والشعر العربي) النحو العربي بمادةٍ غزيرةٍ من التفكير مما جعل علم النّحو خالداً أبد الدّهر لا يهتز كالطود الشامخ)).[١٤٣]
ومما لا يدع مجالاً للشك في أنّ النحو العربي لم يأخذ عَنْ غيره من اللغات ولم يتأثر بفلسفات الأمم الأخرى وذلك لوجود العامل .
فالعامل لا يوجد في اللغات الأخرى سوى العربية.[١٤٤]

ما هي ملامح وأسس نظرية العامل عند العكبريّ ؟

يرى العكبريّ وحسب ما يفرضه عليه مذهبهُ النحويّ أنّ الإعراب أثر يَجْلِبَهُ العامل ؛ إذ يقول في كتابه (اللباب) :((الإعراب هو اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها لفظاً أو تقديراً ويدخل في هذا إعراب الاسم الصحيح والمعتل ، فالمقصور يُقدر على ألفه الإعراب للفظ ، وليس كذلك آخر المبني فإنّ آخره إذا كان ألفا لا تقدر عليه حركة إلا أن يكون مما يستحق البناء على الحركة)) [١٤٥] ومن هذا المنطلق يَتَبَين لنا أن كلَّ علامةٍ من علامات الإعراب وكل حركة من حركاته إنما تجيء تبعاً لعامل إن لم يكنْ موجوداً ملفوظاً به فهو مقدر ملحوظ . وَبعْدَ إمعانِ النظر في كتب أبي البقاء العكبريّ أدركنا أنه يأخذ بنظرية العامل ويغالي فيها وخاصةً كتابه موضوع الدّراسة إلى حَدّ أنه لا يُجيز تقدمّ المعمول على العامل فيقول في قولهِ تعالى :**(** انظُرْ كَيفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللّهِ الكَذِبَ**)**.[١٤٦] ((و (على الله): مُتَعَلَق بـــ(يفترون) ، ويَجوز أن يكون حالاً مِن(الكَذِبَ)؛ ولا يجوز أنْ يتعلق بالكذب ؛لأنّ مَعْمول المصدر لا يتقدَّم

عليه))(١٤٧) ويرى كذلك أنَّ العامل الضعيف لا يتقدَّم على المعمول. إذ قال في قوله تعالى: (كِتَابَ اللّهِ عَلَيْكُمْ) .(١٤٨)((كتاب الله هو منصوب على المصدر بكتب محذوفة دلّ عليه قوله ((حُرِّمت))؛ لأنَّ التحريم كُتب. وقيلَ: انتصابه بفعلٍ محذوف تقديره : ألزموا كتاب الله و ((عليكم)) إغراء. وقال الكوفيون :هو إغراء والمفعول مُقدَّم، وهذا عندنا غيرُ جائزٍ؛ لأنَّ عليكم وبابهُ عاملٌ ضعيفٌ؛ فليسَ له في التقديم تصرُّف.)) (١٤٩) وهذا الرأي نسبه مكي القيسيّ (ت ٤٣٧هـ) للكسائيّ.(١٥٠) وقد يكون العامل عنده معنويّا أو معنى الفعل المقدّر يقول في قولهِ تعالى:(وَإِذَا جَاءكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا)(١٥١) ((العامل في (إذا) معنى الجواب؛ أي إذا جاءكَ سلّمْ عليهم))(١٥٢) وفي إعراب ((هدى)) من قولهِ تعالى :(هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ).(١٥٣) نراه يذكر الأوجه الإعرابية المحتملة فيها فيذكر الرفع،والنصب ،فيوجه الرفع بأربعة أوجه ثم ينتقل إلى النصب فيقول:(أنْ يكون في موضع نصب على الحال من الهاء في فيه ، أي لا ريب َفيه ... والعامل في الحال معنى الجملة ، تقديره : أحقّقُه هاديا . ويجوز أنْ يكون العامل فيه معنى التنبيه والإشارة الحاصل في قوله ذلك)) .(١٥٤) وفي ((جنات عَدْنٍ)) من قوله تعالى:(جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ).(١٥٥) ((وهي بدل من الدرجات ، ولا يجوز أن يكون التقدير :هي جنات ؛ لأنَّ (خالدين فيها) حال ؛ وعلى هذا التقدير:لا يكون في الكلام ما يَعْملُ في الحال، وعلى الأول يكون العامل في الحال الاستقرار، أو معنى الإشارة))(١٥٦) ويتحدث العُكبريّ عن رتبة العامل والمعمول وأهمية ذلك عندهُ، إذ يقول وهو يوجه إعراب قولهِ تعالى :(وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ)،(١٥٧) ((إذا في موضع نصب على الظرف ، والعامل فيها جوابُها وهو قوله:(قالوا) .وقال قوم: العامل فيها (قيل) ؛ وهو خطأ لأنّه في موضع جرّ بإضافة إذا إليه والمضاف إليه لا يعمل في المضاف)).(١٥٨) أي أن رتبة العامل قبل رتبة المعمول ورتبة المضاف إليه بعد المضاف ؛ فلم يعمل فيه ؛ لتنافي أنْ يكون كلُّ واحدٍ منها قبل الآخر.(١٥٩) ويرى العُكبريّ أنّ العامل المختص أقوى في العمل من غير المختص. يقول في قولهِ تعالى:(فَإِن

لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِير). [١٦٠] ((والجزم في (يُصبها)بـ(لمْ) لا بـ(إنْ) ؛ لأنّ(لم) عامل يختص بالمستقبل ؛ و(إنْ) قد وليها الماضي ، وقد يُحذف معها الفعلُ، فجاز أنْ يبُطل عملها)). [١٦١] والعامل عِندَه قد يكون واجب الحذف ، لا يصحّ أنْ ينطق به في كلام ؛ ولكنّه حينئذٍ يجب تقديره. يقول في العامل في (امرأة ٌ) في قولهِ تعالى :(وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِن بَعْلِهَا نُشُوزاً) [١٦٢]:((امرأةٌ مرفوع بفعل محذوف ، أي وإن خافت امرأةٌ، واستغنى عنه بـ(خافت) المذكور)). [١٦٣] ويرى العُكبريّ أنّ بعض العوامل تعمل لشبهها الفعل؛ فإذا فقدت هذا الشبه لا تعمل. يقول عن الموضع الإعرابي لجملة ((يبتغون)) في قوله تعالى :(وَلا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ) [١٦٤]: ((في موضع الحال من الضمير في آمين . ولا يجوز أن يكون صفة لآمين ؛ لأنّ اسم الفاعل إذا وصف لم يعمل في الاختيار)). [١٦٥] وقال في (خالصةً) في قولهِ تعالى: (قُلْ هِي لِلَّذِينَ آمَنُواْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً) [١٦٦]:((... ولا يجوز أن تعمل في (خالصة) زينة اللهِ؛ لأنّه قد وصفها بقوله (التي) والمصدر إذا وصف لا يعمل...)) [١٦٧] ويرى أنّ إعمال الفعل المتأخر إن كان في صلة (أن) المضمرة ضعيف ، يقول في نصب (غير) من قولهِ تعالى:((قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ)) [١٦٨] : ((أفغير اللهِ في إعرابها أوجه :أحدهما- أن (غير) منصوب بـ(أعبُدُ) مُقدما عليه وقد ضُعِّف هذا الوجه من حيث كان التقدير : أن أعبد ؛ فعندنا ذلك يفضي إلى تقديم الصلة على الموصول؛ وليس بشيء؛ لان (أن) ليست في اللفظ ،فلا يبقى عملها، فلو قدرنا بقاء حُكمها لأفضى إلى حذف الموصول وبقاء صلته ؛ وذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ...)) [١٦٩] والعوامل عِنْدَه تتفاضل فيما بينها في الباب الواحد يقول في قوله تعالى:(لَقَدْ سَمِعَ اللّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُواْ إِنَّ اللّهَ فَقِيرٌ) . [١٧٠] ((العامل في موضع إنّ وما عَمِلَتْ فيه (قالوا) وهي المحكيّة به، ويجوز أن يكون معمولاً لقول المضاف؛ لأنَّه مصدرٌ، وهذا يُخَرَّج على قول الكوفيين في إعمال الأول ؛ وهو أصلٌ ضعيفٌ ، ويزداد هنا ضُعفاً ، لأنَّ الثاني فِعلٌ، والأول مصدر، وإعمال الفعل أقوى)). [١٧١]

ومن ذلك أنّه يرى أنّ الصفة لا تعمل فيما قبلها قال هذا في قولهِ تعالى:(وَقُل لَّهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلاً بَلِيغاً)[١٧٢]:((فِي أنفُسِهِمْ) يتعلّقُ بـــ(قل لّهُمْ)، وقيل يتعلق بـــ(بَلِيغاً) ، أي يبلغ في نفوسهم ، وهو ضَعيف ؛لأنّ الصفة لا تعمل فيما قبلها)).[١٧٣] لقد لاحظ العُكبريّ أن العوامل اللفظية تعمل ظاهرة ومحذوفة ومن الأمثلة على حذفها وإبقاء عملها حذف الفعل الناصب لـــ(كيف) في قولهِ نعالي: (كَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أمَّةٍ بِشَهِيدٍ).[١٧٤]((الناصب لها محذوف أي كيف تصنعون،أو تكفرون)).[١٧٥] وفي قوله تعالى: (كُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلاً).[١٧٦] ((وكُلَّ منصوب بفعل محذوف ؛لأنّه معطوف على اسم قد عمل فيه الفعل،ولولا ذلك لكان الأولى رفَعُه)).[١٧٧] فضلا عن ذلك وَجَدنا أنّ العُكبري كان يَسْتعرض ما يمكن أن يتخيل من العوامل ويناقش الأوجه الإعرابية التي يَعْرضها ويُضعِّف ويبطل ما يبطل ليصل إلى وجه يرتجيه، يوافق مذهبه النّحوي، ومن ثم يُدَلّل على رجحانه ولو كان مُقدراً غير ظاهر. إذن يُحقِّ لنا القول بَعْدَ ما قدمنا أنَّ أبا البقاء العُكبريّ كان يُعني بالعامل النحوي عنايةً عظيمة في كتابه (التبيان) وهذا واضح من خلال ما عرضه من الوجوه الإعرابية للنصوص القرآنية التي تناولها في كتابه موضع البحث، إذ كان العامل حاضراً لديه في كثير من جوانب النحو عنده، وكانت نظرية العامل لديه على درجة من التكامل والنضوج تَنِمُّ عن فكرٍ ثاقب في عِلم النّحو وعلله، وقد لمسنا غلبة النزعة المنطقية والفلسفية على أسلوبه وهو بهذا يجاري أسلافه من البصريين كما بيّنّا. وقد كان نتيجة ذلك أن جافى الأساليب الوصفية في البحث النّحوي، شأنه في ذلك شأن الأخفش[١٧٨] وجمهور البصريين.[١٧٩] فالفعل المضارع عنده بعد (حتّى) وبعد لام الجحود وبعد لام التعليل،وفاء السببية إنّما يتم بحرفٍ مُضمر وهو(أنْ).

المبحث الرابع
موقف أبي البقاء من العلة والتعليل

من الثابت أنَّ التعليلَ سمةٌ ظهرتْ في الدرس النحويِّ منذ نشأته، ثُمّ لازَمْته في أطوارِ حياتِهِ، فلكل حكم نحوي تعليل ، وكل ظاهرة نحوية لا بد لها من سبب.(١٨٠)ومما تجدر الإشارة إليه ها هنا أنَّ النحاةَ قد اهتموا بالعِّلة النحوية اهتماماً كبيراً وعدّوها أداةً مهمةً لتوضيح الكثير من الظواهر النحوية، ومن اهتمامهم بالعِّلة أنّهم عَرّفوها وقسموها على أضرب منطقية، (١٨١) فتناولوها بالعرض والتحليل والنقد في دراسات مستقلة، أو في دراستهم لقضية من قضايا أصول النحو، كالقياس، والاستدلال، والعامل . فقد حَدّها الرّماني (ت: ٣٨٤هـ) بقوله:((العلة تغيير المعلول عمّا كان عليه)). (١٨٢) ويُراد بالعلة النحوية تفسير الظاهرة اللغوية ، والنفوذ إلى ما وراءها ، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه. (١٨٣) والتعليل في عمومهِ هو ((بيان عِلة الشيء ، وتقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر))، (١٨٤) أو((ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجاً ومؤثراً فيه)).(١٨٥) وكانت عللهم صنفين، الأول: علة يُطرّد فيها على كلام العرب ، وتنساق إلى قوانينهم. والآخر: علة تُظهر حكمتهم وتكشف عن صحة إغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم . والنوع الأول أكثرُ استعمالاً وأشد تداولاً، وهي كثيرة ذكرها السيوطي (ت ٩١١هـ). (١٨٦) وقد ثبت في نفوس النحويين القدماء ، أن العرب الفصحاء كانوا يدركون علل ما يقولون ، وأنهم كانوا يعللون بعض ما يقولون ، ومن ثم جعل النحاة نص لعربي على العلة ، أو إيحاءه إليها مسلكاً من مسالك العلة. (١٨٧) والخليل هو أول مَنْ بسط القول في العلل النحوية بسطاً لَفَتَ انتباه بعض معاصريه، فتقدّم إليه فسألهُ عن علله تلك ، عن العرب أخذها أم اخترعها من نفسه، فأجاب: ((إنّ العربَ نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينتقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنّه علة)). (١٨٨) وأول مَنْ قَسَّمَ العللَ ووضّحَ أركانَها ابن السراج (ت: ٣١٦هـ) بقوله: ((واعتلالات النحويين على ضربين: ضربٌ منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كلُّ فاعل مرفوع. وضربٌ آخر يسمى علة العلة، مثل: أنْ يقولوا لِمَ صارَ الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً ..)). (١٨٩) وصنفها الزجاجي (ت: ٣٣٧هـ) على ثلاثة أقسام وهي: التعليمية ، والقياسية ،

والجدلية. (١٩٠) وقد اتخذ النحويون مع التعليل أحد موقفين: أما الأول فكان انتقادُ جوانب النحو وعلله، وأما الثاني فكان الانتصارُ للنحوِ وعلله. (١٩١)ولا يقلُّ اهتمام أبي البقاء العكبري بالعِلّةِ عن النحويين المتقدمين ، وقد بيّنا في المبحث السابق تشبث العكبري بالعامل وأثره في المعمول نتيجة تأثرهِ بمنهج البصريين ودفاعه عنه في الكثير من آرائه، وكان الأمر كذلك بالنسبة للعلة النحوية كما هو واضح في توجيهاته ، إذ ليس من السهل على رجلٍ مثل العكبري أن يتخلى عن مذهبه النحوي الذي سار عليه في جميع كتبه. والعكبري مولع بإيراد العلل ؛ لأن ((النفوس تأنس بثبوت الحكم لعلة، فلا ينبغي أن يزول ذلك الأنس))؛ (١٩٢) لهذا لم يكد العكبري يغادر كبيرة ولا صغيرة في النحو العربي إلا عللها ، فجاءت دراساته النحوية ممارسة تطبيقية ؛ لما استنبطه من الأسباب والعلل ، تتخللها إشارات نظرية منهجية، كتوضيحه لمفهوم النحو لدوران العلة مع المعلول ، وهو أنّ العلة إذا ثبتت في موضع اطّرد حكمها في كل موضع، قال: ((إنّ الحكم إذا ثبت لعلة اطّرد حكمُها في الموضع الذي امتنع فيه وجود العلة)). (١٩٣)صاغ العكبري النحو العربي وفق منهج التعليل في كتابه (اللباب في علل البناء والإعراب)، إذ تناول أبواب النحو كلها ، كل باب بقدر ما فيه من العلل ، موضحاً حدّ الباب، وهو بحق تطبيقٌ عملي للعلل على أحكام النحو العربي.

أما إذا عدنا إلى كتاب (التبيان)، فنجد أنه اتخذ من العلل ركائز في إبراز الخلاف النحوي بين النحويين ، وفي ترجيح الآراء وتوجيهها والرد عليها وفق ما يفرضه عليه مذهبُه النحوي ، إذ وجدنا يكرر نقده للكوفيين ، والإشادة بالبصريين ، وفي مواضع كثيرة وجدناه يصف آراء الكوفيين بالضعف وعدم الدقة. و((التعليل سبب من أسباب ظاهرة الخلاف النحوي ؛ لأن النحاة اختلفوا أفراداً ، وذلك أنهم اختلفوا في الاعتلال لما اتفق العرب عليه)). (١٩٤)

وفي كتابه موضع الدراسة نجد اهتماما واضحا بالعلة والتعليل، إذ نراه يعلل لكل ظاهرة يتعرض لها ، وسنعرض أمثلة من تعليلاته المختصرة التي توضح لنا منهجه في ذلك. يقول في إعراب قوله تعالى: ((فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ)) (١٩٥): ((إن قيل: الأيام واحدها يوم ، والمعدودات واحدها معدودة، واليوم لا يُوصف بمعدودة ؛ لأن الصفة هنا مؤنثة ، والموصوف مذكر، وإنما الوجه أن يقال: أيام معدودات. الجواب، انه أجرى معدودات على لفظ أيام ، وقابل الجمع بالجمع

مجازاً ، والأصل معدودة ، كما قال: ((لن تَمَسَّنَا النَّارُ إلاَّ أيَّاماً مَّعْدُودَةً))، ولو قيل: إنَّ الأيامَ تشمل على الساعات ، والساعة مؤنثة ، فجاز الجمع على معنى ساعات الأيام ، وفيه تنبيه على الأمر بالذكر في كل ساعات هذه الأيام أو معظمها ، لكان جوابا سديدا)). [١٩٦] وهذه العلة من علل الحمل على المعنى ، وهي من العلل المقبولة التي تجاري واقع اللغة. ومن تعليلاته التي يبرز فيها أنواع العلة ما قاله في علة بناء (لَدُن) في قوله تعالى: ((وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً))،[١٩٧] قال: (((لَدُن) مبنية على السكون ، وهي مضافة ؛ لأن علة بنائها موجودة بعد الإضافة ، والحكم يتبع العلة ، وتلك العلة أن (لَدُن) بمعنى (عند) الملاصقة للشيء ، فـ(عند) إذا ذكرت ، لم تخصص بالمقاربة، ولَدُن عند مخصوص ، فقد صار فيها معنى لا يدلُّ عليه الظرف، بل هو من قبيل ما يفيده الحرف ، فصارت كأنها متضمِّنة للحرف الذي كان ينبغي أن يوضع دليلا على القرب، ومثله ثم وهذا ؛ لأنهما بُنيا لما تضمنا حرف الإشارة)). [١٩٨] إن التعليلات التي ذكرها أبو البقاء العكبري مقبولة مستندة إلى طبيعة اللغة ، قريبة من واقعها ولا مانع من قبولها ، من ذلك ما قاله: رادّاً تأويل الزمخشري (ت٥٣٨) بقوله تعالى: ((إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولـــئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً))[١٩٩]، قال: ((قال الزمخشري: يكون (عنه) في موضع رفع بمسؤول ، كقوله: (غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ) ، وهذا غلط ؛ لأن الجار والمجرور يقام مقام الفاعل إذا تقدم الفعل ، أو ما يقوم مقامه. وأما إذا تأخر فلا يصح ذلك فيه ؛ لان الاسم إذا تقدم على الفعل صار مبتدأ ، وحرف الجر إذا كان لازماً لا يكون مبتدأ. ونظير قولك: بزيد انطلق . ويدلك على ذلك أنك لو ثنيّتَ لم تقلْ بالزيدين انطلقا، ولكن تصحيح المسألة أن تجعل الضمير في مؤول للمصدر؛ فيكون (عنه) في موضع نصب، كما تقدر في قولك: بزيد انطلق)). [٢٠٠]ومن ذلك رفضه أن تُحمل (كَم) الخبرية على (رُبّ) بعلة النقيض؛ لأن اتحاد العلة شرط عنده في القياس ، فقال: ((ومعظم النحويين يقول: حملت على نقيضها، وهي (رب) ، والحق ما خبرتك به ، وهو أن الجامع بينهما الغاية في طرفي العدد ؛ لأنهم لا يعنون أن حكم الشيئين واحد لعلة

تضادهما، بل وبين الضدين معنىً مشتركاً فيه)). [٢٠١] ومن علل الحمل على النظير، قوله في توجيه إعراب:((مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللّهَ قَرْضاً حَسَناً)) [٢٠٢]، ((يقرض: صلة الذي، ولا يجوز أن تكون (من ذا) بمنزلة اسم واحد، كما كانت (ماذا)؛ لان (ما) أشد إبهاما من (مَنْ) إذا كانت مَنْ لمن يعقل)). [٢٠٣] إن ابا البقاء العكبري ذو عقلية تعليلية فذة ، فهو مولع بذكر العلل وتوجيهها الوجه الصحيح ، وكان في ذلك مشرفا ، إذ يحاول بكل ما أُتي من قوة وفكر وحدة ذهن ، استخلاص العلة ، يدلنا على ذلك كتابه (اللباب في علل البناء والإعراب) ، فقد صاغ أبواب النحو العربي وفق منهج التعليل ، فتناول أبوابَ النحوِ كُلَّها تقريباً، كلٌّ بابٍ يقدر ما فيه من العلل ، إذ يوضح حد الباب ، ثم يعلله جزءا جزءا ، وعلل الرجل من النوع الذي يُطرّد في كلام العرب وينساق إلى قانون لغتهم، ومن تلك العلل ، علة السماع، وعلة التغليب ، وعلة الحمل على المعنى ، وعلة الحمل على اللفظ ، وعلة الحمل على النظير، وعلة التشبيه ، وغير ذلك من العلل التي ذكرها في كتاب التبيان.

وعلى الرغم من أن أبا البقاء العكبري كان مغاليا في بصريته ، نراه يذعن لما يلزمه ظاهر النصوص القرآنية ويرد على كثير من نحاة البصرة الذين نقل عنهم في مواضع كثيرة من كتابه (التبيان)؛ لذا يمكن لنا القول انه كان معتدلا اعتدالاً كبيراً في أحكامه، وليس متشدداً.

المبحث الخامس
موقفه من السّماع والقياس

أولاً : السَّماع (النّقل) :

عـــرّفَ ابن الانباري (ت : ٥٧٧هـ) النقـل وأراد به (السّماع) بقولهِ : ((النقل : هو الكلامُ العربيّ الفصيح المنقول بالنقل الصحيح والخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثيرة)) (٢٠٤). أمّا السّيوطي (ت : ٩١١هـ) فعرّفهُ بقوله : ((وأعني به ما ثبتَ في كلام مَنْ يُوثَقُ بفصاحتهِ فشمِل كلامَ الله تعالى وهـــو القرآن ، وكلام نَبيّه (صلى الله عليه وسلم) ، وكلام العرب قبل بَعْثَته وفي زمنه او بعده إلى أن فَسدتِ الألسنة بكثرة المولدين)) (٢٠٥). والسَمُوعُ ثلاثةُ أنواعٍ : القرآن الكريمُ بقراءاتِهِ ، والحديث النبويّ الشريف ، وكلامُ العربِ النثري والشعريّ (٢٠٦) ، وسأتكلّم عَنْ كلٍّ نوعٍ كلاماً موجزاً أبيّنُ فيه موقف أبي البقاءِ العُكبريّ من ذلك .

أ – القرآن الكريم وقراءاتهُ :

احْتَلَّ الشاهدُ القرآني عِند العكبريّ أعلى مراتبَ السّماع وَأسماها ؛ فكلُّ ما قُرئ به يجوز – عندهُ – الاحتجاج به في العربية ، سواء أكان متواتراً أم شاذاً أم آحاداً ، ومما لا شَكَّ فيه أنّ القرآن الكريم أهم ينبوعٍ للشاهد الذي يَسْتَقي منه النحويون ،واللغويون أحكامهم وهو أعلى نصٍ عربيٍّ فصيح ومِن الثابت والمعلوم أنّ القرآن وصل إلينا بقراءات موصولة السّند متصلة إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلا أنّ النحويين ولاسيما البصريين وقفوا من القراءات التي تخالف أقيستهم النّحوية التي وضعوها موقفا خاصاً ، فهم يتأولون ما لا يتفق مع أقيستهم وإذا أعجزهم تأويل وتوجيه القراءة وصفوها بالشاذة ، والضعيفة ورموا الرواة بالوهم وعدم الدّراية بالعربية ، وهذا الأمر ليس مقصوراً على القراءات الشاذة والضعيفة وإنّما يقفون هذا الموقف مِنْ القراءات الصحيحة المعتمدة المتواترة التي رواها جمعٌ غفيرٌ يستحيل تواطؤ أمثالهم على الكذب (٢٠٧) . إنَّ موقف أبي البقاءِ مُشابهٌ لموقف سائر نحاةِ البصرة من خِلالِ إتباعهِ لمقاييسهم التي وضعُوها إلاّ أنني وجدتهُ مُتهاوناً بعضَ الشيء مع القراءات الشّاذةِ إذ قَبِلَ الكثير منها إنْ وافقت وجها في العربية أو لغةً مِن لغات العرب ، إذ كان يتتبع القراءات الأخرى في كلِّ أيةٍ التي هو بصدد إعرابها ؛ فكان يذكرها أولاً مفصّلةً ثُمّ يعودُ فيوجّه كُلَّ قراءة التوجيه النحّويّ المناسب لها ، ويبدو لي أنَّ العكبريَّ كان يذكر الوجوه الاعرابية لِيُعْلِمَ تصرّفَ الاعراب ومقاييسه ، لا لانّ يُقرأ به فلا يجوز أنْ يُقرأ إلاّ بما رُوي وصحَّ عن الثقاة المشهورين عن الصحابة والتابعين

ووافق خطَّ المصحف فالقراءة عندهُ سُنةٌ متبعةٌ وإنْ خرجتْ أو وافقه القياس فكلمة : (كلالة) في قوله تعالى: { وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلاَلَةً } [٢٠٨]عنده لو قُرأت – بالرفع أنها على صفة أو بدل من الضمير في (يُروثُ) لجاز ، غير أنَّه لا يَعْرفُ أحداً قرأ بها ، فلا يقرأنَّ إلاّ بما يُنقلَ [٢٠٩] . قَدْ يُضعَّف العكبريُّ قسماً من القراءات المعتمدة المتواترة لمخالفتها القياس من ذلك ما قالهُ في قولهِ تعالى : { كُن فَيَكُونُ }[٢١٠] ((الجمهور على الرّفع عطفاً على (يقول) أو الأستئناف أي فهو يكون ... ؛ وقرئ بالنصب على جواب لفظ الأمر ، وهو ضعيف)) [٢١١] وهذه القراءةُ التي نَعَتها بالضعف هي قراءةُ ابن عامر ووافقه الكسائي وكلاهما من القرّاء السبعة [٢١٢]. وقد يُضعّفَّ قراءة لضعف اللهجة إذ قال في قوله : ((وإذا قيل لهم لا تَفْسدُوا)) [٢١٣]

((وأصل قيل قُول ، فاستثقلت الكسرة على الواو فحُذفتْ ، وكسرتْ القاف لتنقلب الواو ياء ، كما فعلوا في أَدْلٍ وأَحْقٍ ... ومِن العرب مَن يقول في مِثْل قيل وبيع : قول وبُوع ، يسوِّي بين ذوات الواو والياء قالوا : وتُخرّج على أصــــلها ، وما هو من الياء تقلب فيه واو لسكونها وانظمام ما قبلها ، ولا يُقرأ بذلك ما لم تثبت به رواية))[٢١٤]. قد نسب الوهم أو الغلط إلى الرواة ، أو القارئ في مواضع كثيرة ومن ذلك ما قاله في قوله تعالى : { لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا } [٢١٥] ((الجمهور على كسر التاء وقُرئ بضمها ، وهي قراءة ضعيفة جدّاً وَأحسْن ما تُحملُ عليه أن يكون الراوي لم يَضبط على القارئ...) [٢١٦].

وقد يصف القارئ بالغلط إذ قال قوله تعالى : { مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُ } [٢١٧] . ((وقرىء في الشاذ ((مِنْ سَأَتِهِ)) ، بكسر التاء على أنّ (مِنْ) حرف جّر . وقد قيل غلط قارئها ...)) [٢١٨] وضع العكبريُّ بعض المعايير لقبول القراءة ، منها ما طابقت لغةً من لغات العرب ، وثبتت روايتها وموافقتها العربية ولو بوجه ومنها استقامة المعنى إذ يقول في قوله تعالى : {مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى } [٢١٩]

((وَدّعَكَ بالتشديد . وقد قُرئ بالتخفيف ، وهي لغةٌ قليلةٌ قال أبة الأسود الدُّؤَلي :

لَيْتَ شِعْري عن خليلي ما الذي غاله في الحُبّ حتى وَدَعَه

أي ترك الحُبَّ)) [٢٢٠]

ويمنع القراءة التي تخالف المعنى ويفضل القراءة الجيدة في المعنى يقول في قوله تعالى : { وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ } (٢٢١) معطوف على قوله : {وَاللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ }، إلا أنّه صَدَّر الجملة الأولى بالاسم والثانية بالفعل ؛ ولا يجوز أن يُقرأ بالنصب، لأنّ المعنى يَطيرُ : وَاللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ ويُرِيدُ أَنْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ؛ وليس المعنى على ذلك))[٢٢٢] . وإذا كان الاعراب يفسد المعنى فليس من كلام العرب إذ يجب أن يوافق الأعراب المعنى . وفي قوله تعالى : { فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ }

[٢٢٣] قال : الاحسن القراءةُ بالباء ؛ لانّه يقال إثم كبير وصغير ... وقرىء بالثاء ؛ وهو جيِّدٌ في المعنى ؛ لأنّ الكثرة كبر ، والكثير كبير ، كما أنّ الصغير يسير حقير.)) [٢٢٤]. وأبو البقاء لا يَسْلكَ مَنهجاً واحداً فيما يتعلق بنسبة القراءات إلى أصحابها ، فالذي يتصفح كتاب التبيان يَجدُ كَمّا هائلاً من القراءات غيرَ المنسوبة فلم ينسب إلاّ قراءة ابن مسعود [٢٢٥]، وابن عباس [٢٢٦]، والحسن البصريّ [٢٢٧] ، وقـــــراءة أيوب السّختياني، [٢٢٨] وما عدا ذلك فهي قراءات غير منسوبة وهي كثيرة جداً لا حَصْرَ لها.

ولَهُ موقفٌ معتدلٌ من القراءة الشاذّة ؛ لأنه يَقْبَلُ الكثيرَ منها إنْ وافقتْ وجهاً مِن وجوه العربية أو جاءتْ على لغةٍ من لغات العرب ، يقول ، في قوله تعـــالى : { بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ } [٢٢٩] ((القراءة الجيدة أُنزل إليك ، بتَحقيق الهمزة . وقد قُرى في الشاذ أُنزل ليك – بتشديد اللام والوجه فيه أنّه سكّن لام أنزل ، وألقى عليها حركة الهمزة ؛ فانكسرت اللام وحُذفت الهمزة ، فَلقيتها لامُ إلى فصار اللفظ بما أُنزل ليك ، وأدغمت في اللام الثانية)) [٢٣٠] . ومنْ ذلك توجيهه لقراءة ضَم اللام في قوله تعالى : { إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيمِ} [٢٣١]، قال: { صَالِ } : يقرأ شاذّا بضم اللام ، فيجوزُ أنْ يكون جمعاً على معنى ((من)) وأن يكون قَلب فصار صائلاً، ثم حَذف الياء ، فبقي صالُ)) [٢٣٢].

أما القراءة الشاذة التي لا توافق أقيستهِ فلا يقبل بها بل يرفضها يَقول في قوله تعالى: { قُدَّ مِن دُبُرٍ } [٢٣٣]. ((الجمهور على الجرِّ والتنوين ، وقرئ في الشواذ بثلاث ضَمّات مِن غير تنوين ، وهو مبني على الضم ؛ لأنّه قطع عن الاضافة ؛ والأصل : مِن دُبُره وقُبُله ، ثم فُعِل فيه ما فُعِلَ في قَبْلُ ، وبَعْدُ ؛ وهو ضعيف ؛ لانّ الاضافة لا تلزمَهُ كما تلزم الظروف المبينة لقطعها عن الاضافة)) [٢٣٤]ولم يستخدم العكبريّ سوى عبارة الضعف أو البُعد عن القياس ولم يصفها بالقبح أو الخطأ او الرداءة كما كان يفعل نحاة البصرة،ومنه قولهُ في توجيه قوله تعالى : {إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ الأَلِيمِ}[٢٣٥].((الوجه الجرُّ بالاضافة، وقرى شاذاً بالنصب وهو سهو من قارئِهِ ؛ لانّ الفاعل تحذف منه النون ، وينصب اذا كان فيه الألف واللام)) [٢٣٦] . يصف تارةً القراءات بالغرابة إذ قال في قوله تعالى : { هَيْتَ لَكَ } [٢٣٧]بعد أن ذكر القراءات المحتملة فيها: ((والقراءة الخامسة: هيئت لك ، وهي غريبة)) [٢٣٨]. يَنصُّ أبو البقاء العكبري على أنّ قراءةَ ابن عامر: ((وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم)) بعيدة جداً وإنّما هي مقتصرة على ضرورة الشعر قال : ((ويقرأ بضم الزاي وكسر الياء على ما لم يُسَمَّ فاعله ، وقتلُ بالرّفع على أنّه القائم مقام الفاعل ، وأولادهم بالنصب على أنّه مفعول القتل ، وشركائهم بالجرَّ على الإضافة ، وقد فصل بينهما بالمفعول وهو بعيد ، وانما يُجيء في ضرورة الشعر))[٢٣٩] . وهذا ضعيف في القياس جداً ، وتقدير ، زُينَ قتلُ شركائهم هذا إلا يكون في اختيار الكلام

بالإجماع[٢٤٠]. وقد احَتجّ الرجل بكثيرٍ من الشواهد القرآنية إذ كان يُفسّر ويوجه إعراب القرآن بالقرآن نفسه وسأكتفي بمثالٍ واحدٍ يوضّح ذلك في قولـــــهِ تعالى: {وَكَفَى بِاللّهِ حَسِيباً} [٢٤١] قال : ((وكفى يتعدّى إلى مفعولين ، وقَد حُذفا هنا والتقدير: ((كفاك اللهُ شرّهم ونحو ذلك ... والدليل على ذلك قوله : { فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللّهُ } [٢٤٢] [٢٤٣]
يَتَبيّنُ لنا مما سبق أنّ العكبريّ يَقِفُ موقفاً مُعتدلاً من القراءات ، فهو يرى أن القراءة سُنَّةٌ مُتّبعَةٌ ينبغي تقديرها والاعتداد بها اعتداداً عظيماً ؛ إذ إنّها من القرآن ، وما كان من القرآن فهو أولى بالقبول وأجدر بالتفضيل . مع أن العكبري يميل إلى البصريين إلا أنه لم يقف ذلك الموقف المتشدد الذي وقفه شيوخ البصرة من القراءات ، ولَعلّنا لاحظنا موقفه من قراءة ابن عامر السابقة ، في حين أننا نجد البصريين يَرفضونها ، ومنهم مَن رماها بالقبح ، ومنهم بالخطأ ، ومنهم مَن رَماها بالرداءة ، ولكن صاحبنا اكتفى بأن ذكر أنّها ضعيفة في القياس وهذا ديدنه في كل ٍّ قراءة لا يجيزها يصفها بالضعف وهذا عبارة لا تفارقه ولطالما وجدْناه يوجه القراءة الشاذة ويجد لها تخريجاً مناسباً ما لم تخالف القياس .
لذا يُمكن لي أن أصِفَ منهجه بالاعتدال في قبول القراءة عندما يَجِدَ لها مَخْرجاً يتفق ومنهجه النحوي .

ب – الحديث النّبويّ الشريفُ

لَيْسَ الحديثُ النبويّ هو ما جاءَ على لسانِ رسولِ اللهِ(صلى الله عليه وسلم) فحسب بل يَشْتَمِلُ عليه وعلى ما نقلته الرواية ودونته الكتب مِن محاورة الرسول لأصحابه وما قاله الصحابة في وصف أعماله صلى الله عليه وسلم . وقد كان للنحويين المتقدمين مِن هذهِ المادة اللغوية الثرية موقفٌ يَتَميّز بالصدِّ عنها والإعراض عن الاحتجاج بها إلا في مواضع نادرة وحجتهم في ذلك ((جواز نقله بالمعنى أو جواز لحن ناقله ممن ليس بفصيح)) [٢٤٤] وهم مع ذلك لا يشكّون في فصاحته – صلى الله عليه وسلم ، فالرسول الكريم أفصحُ مَنْ نَطَقَ بالضاد عِنْدَ النحويين جميعاً وهذا لا يختلف عليه اثنان ولا يشك فيه أحدٌ ؛ ولكنّهم يستبعدونه من مصادر الاستشهاد لما ذكرناه ولسنا ملزمين بالأخذ بحججهم ولكن المقام لا يتسع هاهنا للخوض في مناقشة هذا الموضع فقد أشبع دراسةً وما يهمنا هو موقف أبي البقاء العكبريّ مِن ذلك وليس غريباً أن نجد الرجل لا يُعنى بالأستشهاد بالحديث الشريف فهو لا يَخْتَلفُ عَنْ اسلافه مِنْ النحويين فقد وجدْتُ في كتاب ((التبيان)) حديثاً واحداً اسْتَدَلّ به صاحُبنا على وقوع الخفض على الجوار في القرآن الكريم قال : ((وهو الأعراب الذي يُقال هو على الجوار ؛ وليس بُممتنعٍ أن يقع في القرآن لكثرته فقد جاء في القرآن والشعر فمِنِ القرآن قوله تعالى : {وَحُورٌ عِينٌ } [٢٤٥]على قراءة مِن جَرَّ وهو معطوف على قوله :

{بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ }والمعنى مَخْتلفٌ ؛ اذ ليس المعنى : يطوف عليهم ولدَان مُخَلّدون بُحورٍ عين ، وقال الشاعر وهو النابغة .

لَمْ يَبْقَ ألاّ أسيرٌ غَيْرُ مُنْقَلِبٍ   أو موثقٌ في حبال القَدِّ مَجْنُوبُ

والقوافي مجرورة ، والجوار مشهورٌ عندهم في الاعراب ، وقلب الحرف بَعْضها إلى بعض والتأنيث وغير ذلك ، فمن الاعراب ما ذكرنا في العطف ومن الصفات قوله : { عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ }[٢٤٦] . واليوم ليس بمحيط ، وانما المحيط العذاب وكذلك قولهُ : { فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ } [٢٤٧] واليوم ليس بعاصف وإنما العاصف الريح ومن قلب الحرف قوله عليه الصلاة والسلام : ((إرْجعْنَ مأزورات غير مأجورات)) والأصل مَوْزُرات ؛ ولكن أريد التآخي [٢٤٨] . ولم أرَ في كتاب التبيان سوى هذا الحديث وعندما تَصفَحْتُ كتاب ((التبيين عن مذاهب النحويين)) لم أر أيَّ ذكر لأحاديث المصطفى (صلى الله عليه وسلم) لا على وجه الاستشهاد به ولا على وجه التمثيل .

ج- كلام العرب .

أما موقفه مِن لغات العرب فهو موقف معتدل ؛ إذ وجدْته يعتدُّ إعتداداً كبيراً بهذا المصدر ، مما يَجْعَلَهُ يقبل الشاذ من القراءات إذا حَمِلت على لغةٍ من لغاتهم وهو مع هذا الا يُعَوّل على اللغة التعليلية الشاذة ، قال في قولــهِ تعالى : {إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ }[٢٤٩] . ((وقرئ شاذّا بفتح الهمزة . والأشبه أن يكون لغةً مسموعةً)) [٢٥٠] .

وقال في (آمين) ((وفيه لغتان : القصر وهو الأصل ، والمد ، وليس مِن الأبنية العربية ؛ بل هو من الأبنية الأعجمية ، كهابيل وقابيل والوجه فيه أن يكون أشبع فتحة الهمزة ، فنشأت الألف ؛ فعلى هذا لا تخرج عن الأبنية العربية)) [٢٥١] .

ونراه يَجوز كسر نون المضارع في الفعل (تَسْتعين) وفي نظائره على لغةٍ لبعض العرب وقد علل ذلك بأنّ الأصل نَسْتعون ، نَسْتَفْعِل مِن العون ؛ فاستثقلت الكسرة على الواو ن فنقلت إلى العين ، ثم قُلبَت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها [٢٥٢].

وقال : ((الجمهور على ترك الهمزة في الضالين)) ؛ وقرأ أيوب السَّختياني بهمزة مفتوحة ، وهي لغة فاشيةٌ في العرب في كلِّ ألف وقع بَعْدَها حرف مَشدد نحو : ضالّ، ودابة وجان والعلة في ذلك أنّه قلب الألف همزة لتصحَّ حركتها ؛ لئلا يَجْمَعَ بين ساكنين)) [٢٥٣]. ونراه يَسْتَدلُّ لعمل اسم التفضيل في الظروف في قوله تعالى : { لَوْ نَعْلَمُ قِتَالاً لاَّتَّبَعْنَاكُمْ هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلإِيمَانِ } [٢٥٤] بما سُمِع عن العرب ، فيقول : ((اللام في قوله : { لِلْكُفْرِ } و { لِلإِيمَانِ } متعلقة بأقرب ؛ وجاز أنْ يعمل أقرب فيها ؛ لأنّها يُشبهان الظّرف ، وكما عَمِلَ أطيبُ في قولهم : ((هذا بُسْراً أطيب منه رُطباً)) في الظرفين المُقدّرين ؛ لانَّ أفعل يَدّلُّ على مَعْنين : على أصل

الفعل ، وزيادته ، فيعمل في كلٍّ واحد منها بمعنى غير الآخر)) [٢٥٥]. وإذا ما انْتَقَلْنا إلى الشاهد الشعر وَجَدْنا الرجل يُكثر مِن الاستشهاد بالشعر العربي القديم فَشَمِلَ مُعظم البحور الشعرية المعروفة وقد تنوعَتْ طبقات الشعراء الذين استشهد بشعرهم وإنّ أغلب شواهده مِن شواهد سيبويه وكثير ما نجد العكبريّ يَنْسب الشواهد إلى قائلها مثل: النابغة ، وطرفه ، ولبيد ، والأعشى ، والفرزدق الكميت ويَسْتخدم أحياناً أنصاف الأبيات في بعض المواضع لتأييد ما هو بصددهِ وتارة يُصَرّح أنّ الشاهد ليس له بل هو مِن شواهد أبي علي مثلاً أو ابن جنّي تارة أخرى . قال في قوله تعالى : { وَأَنَّ اللّهَ لَيْسَ بِظَلاَّمٍ لِّلْعَبِيدِ } [٢٥٦] ((وظَلاَّمٌ)) : فَعّال : مِن الظُّلم . ((فإن قال : بناء فَعّال للتكثير ، ولا يلزمُ مِنْ نفي الظلم الكثير نفي الظلم القليل ، فلو قال : بظالم لكان أدلَّ على نفي الظلم قليلة وكثيرة . فالجواب عنه مِن ثلاثة أوجه :

أحدهما – أنَّ فَعّال قد جاء لا يُراد به الكَثْرَةُ لقول طرفة :

وَلَسْتُ بِحَلاّل التَّلاع مَخافةً وَلَكنْ متى يَسْترفِدِ القوم أرفدِ

لا يريد هنا هذا أنه قد يَحلُّ التلاعَ قليلا ، لانَّ ذلك يدفعه قولهُ : متى يَسْترفدِ القومُ اَرفد ، وهذا يدلُّ على نفي البخل في كل حال ؛ ولأنَّ تمام المدح لا يحصل بارادة الكثيرة)) [٢٥٧]. وقد يَسْتَشهد بالشعر مِن أجل توجيه قراءة ومن ذلك قولهُ: ((رَءُوف)) : يُقْرَأ بواو بعد الهمزة مثل شكور . ويقرأ بغير واو مثل : يَقظ وفطن ، وجاء في الشعر :

بالرّؤُف الرّحيم [٢٥٨]. تعدي الفعل (بَدّل) إلى مفعولٍ واحد بنفسه وإلى الآخر بالباء والذي مع الباء هو المتروك والذي بغير باء هو الموجود كقول أبي النجم :

وَبَدّلْتُ والدّهرُ ذو تُبدُّلِ هَيْفا دبُوراً بالصَّبا والشمَّألِ. [٢٥٩]

لا يلتزم العكبري طريقة واحدة فيما يتعلق بإيراد الأبيات المسْتَشهد بها ؛ فهو في الغالب يذكر البيت كاملاً منسوباً إلى قائلهِ وفي بعض المواضع يكتفي بذكر شطرٍ واحدٍ أو التنويه بورود ذلك في الشعر .

ثانياً : القياس :

ساق النّحويون للقياس النّحويّ تعريفاتٍ كثيرةٍ منها : ((أنَّه تقدير الفرع بحكم الأصل، أو حمل فرع على أصل لِعلةٍ ، وإجراء الأصل على الفرع ، وقيل إلحاق الفرع بالأصل بجامع)) [٢٦٠] . ونَقَلَ لَنا أَصْحابُ كُتُبِ التّراجم أنَّ أوّلَ مِنْ بَعَجَ النّحو وَمّد القياس وَشَرَحَ العلل هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي الذي كان اشد قياساً ، وأبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب [٢٦١]. والقياس ركنٌ رئيس من أركان نحونا العربي لا ينفك منه فهم يُعرفون النّحو بقولهم هو : ((علم مُسْتخرج بالمقاييس

المُستنبطة من استقراء كلام العرب الموّصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها))[٢٦٢]. وعليه قالوا : إنّ النّحو علم قياسيّ[٢٦٣] ويقول عنه أحد الباحثين المحدثين: ((ولسْتُ أعقل النّحو إلا استقراءً ثم قياساً)) [٢٦٤]. إذن القياس النحْويّ هو الطريقُ الذي يَسْهَلُ به القيام على اللغة ، ووسيلة تُمَكَّن الإنسان مِن النطق بالآف مِن الكلم والجمل دون أن تقرع سَمْعَه مِن قبل ، أو يحتاج في الوثوق مِن صحة عربيتها إلى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين الجامعة لمنثور العرب ومنظومها [٢٦٥].

ولا يَعْنينا في هذا المقام الحديث عَن القياس بشكل عام ، وإنّما يهمنا موقف أبي البقاء العكبري مِن هذا الأصل الثابت مِن أصول النحو العربي . عُنيَ الرّجلّ بهذا الأصل عظيمةً في كتابه " التبيان " الذي يُعَدُّ مِن مؤلفاتِه المتأخرة إذ أوْدَع فيه عُصارَة جُهْده وَخُلاصـــة فكرِهِ ، ولهذه العناية مظاهرها في كتابة موضوع الدّراسة منها :

انّه كان دائم الاشارة إلى ما خَرَجَ عَنِ القياس ويبن وجه مخالفته القياس مِن ذلك قوله ((الوجهة)) في قوله تعالى : {وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا } [٢٦٦]: ووجهةٌ جاءَ على الأصل؛ والقياس جهة مثل : عِدَة وَزنة))[٢٦٧]. وفي موضع آخر قال ((القصوى– بالواو، وهي خارجةٌ على الأصل وأصلها مِن الواو . وقياس الاستعمال أن يكون القُصيا؛ لأنّه صفة كالدنيا والعُليا ، وفُعلى إذا كانت صفة قلبت واوها ياء فَرْقاً بين الاسم والصفة))[٢٦٨]. - وكان لا يقيس على النادر قال : ((الأصل في ماء موهَ ، لقولهم: ماهَتِ الرّكيّة تموّه ، وفي الجمع أمواه ن فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألف ، ثم أبدلوا مِن الهاء همزة ، وليس بقياس)) ، وقال : ((وحكى سيبويه عن بَعْضهم * عليه رجلاً ليسنى * وهو شاذ لا يُقاس عليه)) [٢٦٩]. -يختـــــار الوجه الإعرابيّ الذي يدْعَمه القياس ويرجحه على غيره إذ قال في قوله تعالى : {وَاللّهُ جَعَلَ لَكُم مِّن بُيُوتِكُمْ سَكَناً وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ الأَنْعَامِ بُيُوتاً تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثاً وَمَتَاعاً إِلَى حِينٍ }[٢٧٠]. ((أثاثاً : معطوف على سكناً وقد فصل بينه وبين حرف العطف بالجار والمجرور وهو قوله: ((وَمِنْ أَصْوَافِهَا)) وليس بفصل مُستقبح كما زعم في الإيضاح؛ لأنّ الجار والمجرور مفعول ، وتقديم مَفْعول على مفعول قياسٌ))[٢٧١]. - ونَـــــراهُ يقوي قراءةً على أخرى تبعاً لقوتها في القياس قال في قولـــــه تعالى: { إِنَّا لِلّهِ } [٢٧٢] ((الجمهور على تفخيم الألف في إنَّا ، وقد أمالَها بَعْضُم لكثير ما يُنطق بهذا الكلام وليس بقياس؛

لأنّ الألف مِن الضير اذي هو (نا) . وليست مُنقلبة ولاني حكم المنقلبة))[٢٧٣]. ومِن أقْيسته البصريّة التي تَمَسّك بها حَذَف حرف الجر وابقاء عمله مَع (أنَّ) حصراً إذ قال في قوله تعالى : { أنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ }(٢٧٤): ((فَتحت أنّ هاهنا؛ لأنّ التقدير : بأنّ لهم ، وموضع أنّ وما عملت فيه نصب ببشرٍ ؛ لأنّ حرف الجرِّ إذا حذف وصل الفعل بنفسه وهذا مذهب سيبويه . وأجاز الخليل أن يكون في موضع جَرٍّ بالباء المحذوفة؛ لأنّه موضع تُزاد فيه ، فكأنها ملفوظ بها ، ولا يجوز ذلك مع غير أنّ ، لطول الكلام ، ولو قلت : بشره الخلود لم يجز ، وهذا أصلٌ يتكرر في القرآن كثيراً ، فتأمله واطلبه هاهنا)) [٢٧٥]. يؤكد على الأصل في مواضع كثيرة يقول: ((الأصل في ترى تَرْأى، مثل تَرْعى ، إلا أنّ العرب اتَّفقوا على حذف الهمزة في المستقبل ، ولا يقاس عليه ، وربما جاء في ضرورة الشعر على أصله)) [٢٧٦].

وخلاصة القول في مَنْهجه في القياس أنّي وَجَدْت الرجل مُعْتَداً بالقياس اعتداداً كبيراً، وكان له فيه منهج في مجمله منهج البصريين؛ إذ إنّه لا يُجيز القياس إلا على الأعمّ الأغلب ، وله في القياس أصول عامة يراعيها؛ فهو حين يفاضل بين مذهبين يختار الأقرب والأقوى في القياس ويضعف الأضعف قي القياس فهو يقبل القراءة إن لم تخالف القياس وفيما قدمنا من أدلة يُفصح عن ذلك ولله الحمد مِن قبلُ ومن بَعْدُ .

الخاتمة والنتائج

قبل أن اختم بحثي هذا لا بُدَّ أن أشير إلى أنّ العُكبريّ كانّ بَصْريّ المذهب والنزعة في نحوه ، وذلك ؛ لأنّه سلك طريقهم وسار علــى خطاهم واستخدم مصطلحاتهم وتبنى آرائهم ، واستشهد بشواهدهم ، واستدل بأدلتهم وهذا واضحٌ في كلِّ مُصنفاته ومن أبرزها كتاب ((التبيان)) موضوع الدّراسة الذي جاء جامعاً لكثير من الاعاريب مختصراً لكثير من أقوال العلماء ، متضمناً وجوه الإعراب والقراءات . وعلى الرّغم من أنّ أبا البقاء العُكبري كان مغالياً في بصريته نراه يذعن لما يُلزمه ظاهر النصوص القرآنية ويــرد على الكــثير مــن نحاة البصرة الذي نقل عنهم ولم يَسْلم من نقده غيرُ سيبويه الذي كان يحترم آرائه لذا يمكن لنا القول إنّه كان معتدلاً اعتدالاً كبيراً في احكامهِ وليس متشدداً لمذهبه البصريّ . إنَّ أبا البقاء كان ذا عقليةٍ تعليلية فذّة فهو مُولعٌ بذكر العلل وتوجيهها الوجه الصحيح وكان في ذلك مُسْرفاً إذ يحاول بكلِّ ما أوتي من قوة وفكر وحدّة ذهن في استخلاص العلة يدلنا على ذلك كتابه (اللُباب في علل البناء والأعراب) الذي أشار إليه في كتاب التبيان ، إذ صاغ فيه أبواب النحو العربي وفق منهج التعليل متناولاً أبواب النّحو كافة . وقَفَ العُكبري موقفاً مُعْتدلاً من القراءة الشاذة ؛ لأنّه قَبلَ الكثير منها إنْ وافقتْ وجهاً من وجوه العربية أو لغة مِن لغات العرب ، ويهتم بتوجهها ولا يتهكم عليها وهذا موقف معتدل منه تجاه هذا المصدر العظيم من مصادر النحو العربي . ويَدلك على ذلك احترامه للشاهد القرآني واعتداده به إذ كان يفسر القرآن بالقرآن ويكثر من الاعتماد على الشاهد القرآني في إثبات صحة قاعدة أو رأي . لقد كان لاهتمام العُكبري بالخلاف النّحوي أثر واضح في كتابه موضع الدراسة مع أنّه كان مختصراً في ذكر مسائله الخلافية يعمد إلى الإيجاز وعدم التطويل . مُعظم آراء الكوفيين يتعقبها بالنقد وهي كثيرة لا حَصْرَ لها. كان العُكبريّ يهتم بذكر الوجوه الإعرابية لِيعْلَم تَصرّف الأعراب ومقاييسه ، لا لأنْ يُقرأ بها، فلا يجوّز أنْ يقرأ عندهُ إلاّ بما روي وَصَحّ عن الثقاة المشهورين عن الصحابة والتابعين ووافق خط المصحف ؛ لأنّ القراءة سنةٌ متبعة وقد نصّ على ذلك في مواضع كثير من (التبيان). وأخيراً اللهَ أسْألُ أن يوفقنا في عملنا هذا وَيجْعَلَهُ خالصاً لوجهه الكريم ولا أدعي لبحثي هذا الكمال والجدّة لذا أقدم هذا البحث بين يدي القارئ الكريم وأتمنى أنْ يتسعَ صدرهُ ويمنحني العُذر لما وقع فيه من هفوات فهذه من صفات البشر .

المصادر والمراجع

(١) أبو البركات ابن الانباري ودراساته النّحوية – للدكتور فاضل صالح السامرائي– دار الرسالة للطباعة والنشر ، بغداد ، ط١ ١٩٧٥م – ١٣٩٥هـ .
(٢) الإتقان في علوم القرآن للأمام جلال الدين السيوطي – تحقيق : محمد سالم هاشم، ط١ ، ١٤٢٢هـ ، دار ذوي القربى .
(٣) إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة ، ط٢ ، ١٤١٣-١٩٩٢ .
(٤) إخبار النحويين البصريين لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ، تحقيق : نخبة من العلماء مكتبة الثقافة الدينية ، ط٢ ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
(٥) ارتقاء السّيادة في علم أصول النّحو للشاوي يحيى الشـــــاوي المغربي ، تحقيق : د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ، دار الانبار ، مطبعة النواعير ، ١٩٩٠م .
(٦) الأشباه والنظائر في النّحو ، للأمام جلال الدين السيوطي ، تحقيق : عبد العال سالم مُكرّم ، مؤسسة الرسالة ، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .
(٧) الأصول دراسة إبيستيو لوجية للفكر اللغوي عند العرب ، د. تمام حسّان ــ دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٨م .
(٨) الأصول في النّحو لأبي بكر بن سهل بن السراج النّحوي البغدادي (ت٣١٦) ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٤٠٧-١٩٨٧ .
(٩) أصول النحوي العربي ، محمد خير الحلواني ، جامعة تشرين اللاذقية ، ١٩٧٩
(١٠) الأعلام قاموس تراجم لخير الدين الزركلي ، ط٣ ، (د. ت) .
(١١) الأغراب في جدل الإعراب لأبي البكرات الانباري ، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ -١٩٥٧ .
(١٢) الأقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تصحيح عبد الرحمن اليماني وآخرين ، (د. ت) .
(١٣) إنباه الرواة على أبناه النحاة لأبـــي الحسن علي بن يوسف القفطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم القاهرة ، دار الكتب المصرية ، ١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م .
(١٤) الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات عبد الرحمن أبي سعيد الانباري ، تحقيق : محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، ط ، ١٣٨٩٠هـ - ١٩٦١م .
(١٥) الإيضاح في علل النّحو لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : مازن مبارك، دار النفائس، ط٦، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
(١٦) البحر المحيط لأبي حيان الاندلسي ، تحقيق زهير جُعيد ، دار الفكر ــ بيروت – لبنان ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
(١٧) البداية والنهاية للأمام أبي الفداء اسماعيل بن كثير الدمشقي ، تحقيق : محمد بيومي وعبد الله المنشاوي ، مكتبة الايمان بالمنصورة (د.ت) .
(١٨) البرهان في علوم القرآن للامام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار الجيل بيروت –لبنان ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

(١٩) البلغة في تراجم أئمة النّحو واللغة تصنيف مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، تحقيق: محمد المصري ، ط١ ، دار سعد الدين للطباعة ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
(٢٠) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات عبد الرحمن بن سعيد الانباري ، تحقيق: د. طه عبد الحميد مراجعة مصطفة السقا ، دار الكاتب (د.ت) .
(٢١) تاريخ العُلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم للقاضي أبي المحاسن المفض بن محمد بن مُسْعِر التنوخي ، تحقيق : عبد الفتاح محمد الحلو ١٤٠١هـ - ١٩٨١م
(٢٢) التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : محمد علي البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ط١ ، ١٩٧٦ .
(٢٣) التبيان في شرح الديوان لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : مصطفى السقا ، وابراهيم الابياري وعبد الحفيظ شلبي ، ١٣١٩هـ - ١٩٧١م .
(٢٤) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الاسلامي ـ بيروت– لبنان ، ١٤٦هـ - ١٩٨٦ .
(٢٥) التعريفات ، لأبي الحسن علي بن محمد الجرجاني ، تحقيق : د. احمد مطلوب، مطبعة دار الشؤون الثقافية ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ .
(٢٦) التكملة لوفيات النقلة للمنذري ، تحقيق : بشار عواد معروف ، مطبعة الآداب في النجف الاشرف ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م . حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابـن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي،. تحقيق محمود بن الجميل ، مكتبة الصفا ، القاهرة ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م
(٢٧) الحدود في النّحو (ضمن رسالتين في اللغة) ، لأبي الحسن علي بن عيسى الرّماني ، تحقيق: إبراهيم السامرائي ، دار الفكر عمان (د. ت).
(٢٨) الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جنّي : تحقيق : محمد علي النجار المكتبة العلمية ، بيروت – لبنان ، (د.ت) .
(٢٩) الخلاف النّحوي في كتب إعراب القرآن الكريم ، اطروحة دكتوراه على الآلة الكاتبة تقدم بها د. عماد مجيد علي الى مجلس كلية التربية الجامعة المستنصرية ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م .
(٣٠) دراسات في العربية وتاريخها للشيخ محمد الخضري حسين ، ط٢ ، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م .
(٣١) الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون ، الامام شهاب الدين أبو العباس المعروف بالسمين الحلبي ، تحقيق : الشيخ علي محمد معّوض وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
(٣٢) شذرات الذهب في اخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلي ، دار إحياء التراث ، (د.ت) .
(٣٣) العامل النّحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي ، د. خليل احمد عمايرة دون بيات عن النشر والطباعة .
(٣٤) عيسى بن عمر الثقفيّ نحوه من خلال قراءاته ، تأليف صباح عباس السامرائي ، مؤسسة الاعلمي ، بيروت ، ط١ ، ١٣٩٥-١٩٧٥ .

(٣٥) غيث النفع في القراءات السبع للشيخ علي النسوري محمد السفاقسي ، تحقيق : احمد محمود عبد السميع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٤م – ١٤٢٥هـ .
(٣٦) في أصول النّحو ، سعيد الافغاني ، مطبعة ، جامعة دمشق ، ط٣ ، ١٣٨٣هـ -١٩٦٤
(٣٧) في النحو العربي ، نقد وتوجيه ، د، مهدي المخزومي ، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت ، ١٩٦٤م .
(٣٨) القرآن الكريم وأثره في الدّراسات النّحوية ، الدكتور عبد العال سالم مكرّم، دار المعارف بمصر ، (د.ت) .
(٣٩) كتاب الرد على النّحاة لابن مضاء القرطبي ، تحقيق : شوقي ضيف ،دار المعارف ، ط٢ ، (د.ت) .
(٤٠) كشف الظنون عن السماء الكتب والفنون لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة ، مؤسسة التاريخ العربي ، دار احياء التراث ، بيروت، (د.ت) .
(٤١) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، أبو البقاء الحسيني الكفويّ ، تحقيق : عدنان محمد المصري ، دار الكتب الثقافية ، دمشق ، ١٩٧٥م .
(٤٢) اللباب في علل البناء والاعراب لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : محمد عثمان ، المكتبة الثقافية الدينية ، ط١ ، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م .
(٤٣) اللغة بين المعيارية والوصفية ، د. تمام حسّان مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة ، ١٩٥٨م .
(٤٤) اللغة العربية معناها ومبناها ، د. تمام حسان الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣ .
(٤٥) اللغة والنّحو بين القديم والحديث ، عباس حسن ، دار المعارف بمصر ، ط٢ ، ١٩٧٢م
(٤٦) لمع الأدلة في أصول النّحو لأبي البركات الانباري ، تحقيق : سعيد الافغاني ، مطبعة الجامعة السورية ،ـ ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧ .
(٤٧) المجيد في إعراب القرآن المجيد – سورة الفاتحة والجزء الاول من سورة البقرة – لإبراهيم بن محمد السفاقسي، تحقيق : موسى زنين ، منشورات كلية الدعوة الاسلامية طرابلس ، ط١ ، ١٩٩٢-١٤٠١هـ .
(٤٨) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جنّي ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨-١٤١٩هـ
(٤٩) المدارس النحوية ، د. شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ، ط٢ .
(٥٠) مدرسة الكوفة للدكتور مهدي المخزومي ، ط دار المعرفة ، بغداد ، ١٩٥٥ م .
(٥١) مراتب النحويين لأبي عبد الواحد علي أبي الطيّب اللغوي ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، المكتبة العصرية صيدا ، ط١ ، ٢٠٠٢م- ١٤٢٣هـ .
(٥٢) مشكل إعراب القرآن ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني ، تحقيق ياسين محمد السّواس ، دار اليمامة ، دمشق – بيروت ، ط٢ ، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م .
(٥٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، جمال الدين بن هشام الانصاري ، تحقيق : د. مازن مبارك و د. محمد علي محمد الله ، دار الفكر ، ط٦ ، بيروت – لبنان .
(٥٤) المقرب ، لابن عُصفور الاشبيلي ، تحقيق : د. احمد عبد الستار الجواري ود. عبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٦م .

(٥٥) مكانة الخليل بن احمد الفراهيدي في النحو العربي ، د. جعفر نايف عبابنة، دار الفكر ، عمان، ط١ ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
(٥٦) من اسرار اللغة للدكتور ابراهيم أنيس ، ط٧ ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٩٤هـ .
(٥٧) منهج الاخفش الاوسط في الدّراسة النّحوية ، عبد الامير محمد أمين الورد، مؤسسة الاعلمي ، بيروت ، دار التربية ، بغداد ، ط١ ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
(٥٨) النحو العربي العلل النحوية نشأتها وتطورها ، د. مازن مبارك ، دار الفكر ، ط٣ ، بيروت، ١٩٧٤م .
(٥٩) نحو القرآن ، د. احمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٣٩٤هـ -١٩٧٤م .
(٦٠) النزعة المنطقية في النحو العربي للدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني وكالة المطبوعات ، ط١، ١٩٨٢ .
(٦١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات الانباري ، تحقيق : د. ابراهيم السامرائي، مطبعة المعارف ـ بغداد ، ١٩٥٩م .
(٦٢) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، للشيخ محمد الطنطاوي ، ط٢ ، القاهرة، سنة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
(٦٣) النشر في القراءات العشر للأمام الحافظ أبي الخير محمد الشهير بابن الجزري ، تحقيق : علي محمد الضباع ـ دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط٢ ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
(٦٤) نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، د. حسن خميس سعيد الملخ ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط١ ، ٢٠٠٣م .
(٦٥) وفيات الاعيان وأنباء ابناء الزمان ـ لأبي العباس شمس الدين احمد بن محمد بن أبي بكر خلكان تقديم محمد عبد الرحمن المرعشي ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٧-١٩٩٧ .

الهوامش

١ - ُينظر: إنباه الرواة: ١١٦/٢، ووفيات الأعيان: ٤٩/٢،والبداية والنهاية: ٨٢/١٣
٢ - يُنظر: بغية الوعاة: ٣٧/٢، و شذرات الذهب: ٦٨/٥، والأعلام: ٢٠٨/٤.
٣ - ُينظر: شذرات الذهب: ٥/ ٦٨، والبداية والنهاية: ٨٢/١٣.
٤ - ينظر:البُلغة: ١٦٨، وفيات الأعيان: ٤٨/٢.
٥ - إنباه الرواة:١١٧/٢، وشذرات الذهب: ٥/ ٦٨، وبغية الوعاة: ٣٨/٢.
٦ - إنباه الرواة:١١٨/٢.
٧ - وفيات الأعيان:٤٩/٢.
٨ - شذرات الذهب:٦٧/٥.
٩ - إنباه الرواة: ١٩٦/٢ هامش المحقق.
١٠ - يُنظر:إنباه الرواة :١١٧/٢، والبداية والنهاية: ٨٢/١٣، وفيات الأعيان: ٤٩/٢، والبُلغة: ١١٩، وشذرات الذهب:٦٧/٥، والأعلام:٢٠٨/٤.
١١ - يُنظر: البداية والنهاية: ٨٢/١٣، وكشف الظنون:٣٤١/٢، وشذرات الذهب: ٦٨/٥، والمدارس النَّحوية شوقي ضيف: ٢٧٩
١٢ - يُنظر: الأعلام: ٢٠٨/٤
١٣ - يُنظر الخلاف النّحوي في كتب إعراب القرآن : ٢٧إطروحة دكتوراه تقدم بها عماد مجيد علي إلى مجلس كلية التربية الجامعة المستنصرية: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
١٤ - التبيان:٢/١ .
١٥ - يُنظر: البرهان في علوم القرآن: ١/ ٣٠١، والإتقان في علوم القرآن :٣٦٥/١، وكشف الظنون:٣٤١/٢، والمدارس النّحوية شوقي ضيف: ٢٧٩
١٦ - سورة البقرة الآية: .٢
١٧ - التبيان: ١٥/١.
١٨ - سورة الشورى: ٣٧.
١٩ - البحر المحيط:٣٤٣/٩، ويُنظر: التبيان: ١١٣٥/٢.
٢٠ - البحر المحيط:١/ ١١٠، وينظر: التبيان:٣٠/١، وليس فيه شيء من ذلك.
٢١ - يُنظر:بغية الوعاة : ٣٥٨/١. حقق هذا الكتاب بكامله في ست رسائل جامعية ما بين جامعة بغداد، والجامعة المستنصرية واشترك في تحقيقه نخبة من الباحثين عراقيين وعرب. وسبق أن حقق الأستاذ حاتم الضامن مقدمة الكتاب وإعراب البسملة مع الفاتحة في بحث نُشر في مجلة المورد المجلد السابع عشر، العدد الثالث لسنة: ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.

٢٢- المجيد في إعراب القرآن: ١٣٥بحث منشور في مجلة المورد م/١٧ع/٣/١٤٠٨هــ - ١٩٨٨م تحقيق الأستاذ حاتم الضامن وينظر المجيد في إعراب القرآن، تحقيق موسى:محمد زنين ليبيا_ طرابلس.
٢٣- سورة البقرة الآية:٢١٦.
٢٤- المجيد في إعراب القرآن: ٥٥٦اطروحة دكتوراه على الآلة الكاتبة للدكتور عبدالرزاق الاحبابي مقدمة إلى كلية الآداب بغداد – ١٩٩٨م.
٢٥- سورة محمد الآية: ١٣.
٢٦- المجيد: ١٣٣، وينظر: التبيان: ٢/.١١٦١
٢٧- الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/.٤٦
٢٨- سورة طه الآية: ٣.
٢٩- يُنظر:التبيان:٢/٨٨٤.
٣٠- الدّر المصون: ٥/٥.
٣١- المصدر نفسه.
٣٢- سورة طه الآية :١٩.
٣٣- الدّر المصون: ٥/١٤.
٣٤- وقد ناقض ابن هشام أبا البقاء في أكثر من أربعين موضعاً ينظر على سبيل المثال لا الحصر ، المغني : ١٣١، ٦٩١ ، ٧٠٣، ٧٣٨،٧٥٤،٧٧٦.
٣٥- المغني:١٣١.
٣٦- سورة الكوثر الآية:٣.
٣٧- المغني: ٧٥٤.
٣٨- سورة التوبة الآية: ١٠٨.
٣٩- المغني: ٧٧٦.
٤٠- التبيان: ١/٢.
٤١- المصدر نفسه: ٢/١١١٥.
٤٢- المصدر نفسه:٢/١٢٥٧.
٤٣- سورة المائدة الآية:٥.
٤٤- سورة البقرة الآية:١٣٠.
٤٥- التبيان: ٢/٦٣٦.
٤٦- سورة الأنعام الآية: ٣٨
٤٧- التبيان: ١/٤٩٣.
٤٨- سورة التوبة الآية: ٧.

٤٩- سورة فاطر الآية:٢.
٥٠- التبيان: ٦٣٦/٢.
٥١- سورة البقرة الآية: ٢٣٧.
٥٢- التبيان: ١٩٠/١.
٥٣- سورة البقرة الآية: ٢١٧.
٥٤- سورة الفتح الآية: .٢٥
٥٥- التبيان: ١/.١٧٥
٥٦- سورة النساء: الآية :٦.
٥٧- سورة البقرة الآية: ١٣٧.
٥٨- التبيان: ١/.٣٣٢
٥٩- المصدر نفسه:١/.١٩٨
٦٠- المصدر نفسه: ١/.٢٠٩
٦١- سورة البقرة الآية:.٢
٦٢- التبيان: ١/.١٦
٦٣- سورة النحل الآية: .٩٢
٦٤- ينظر : التبيان: ٢/ ٨٠٥
٦٥- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٤٠٠، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٢/.٨٣
٦٦- سورة الشعراء الآية: .٤٤
٦٧- ينظر: التبيان: ٩٩٥/٢. في سورة الشعراء لم يتطرق إلى إعراب الآيات: ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، وفعلها في سورة الفتح فترك إعراب الآيات: ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١.
٦٨- سورة يوسف الآية: ١٠١.
٦٩- التبيان: ٢/.٧٤٦
٧٠- المصدر نفسه: ٤٩١/١.
٧١- المصدر نفسه: ٥٦٥/١
٧٢- المصدر نفسه: ١/ ٤٠٨.
٧٣- المصدر نفسه:١/ ١٨١.
٧٤- المصدر نفسه: ٢/ ٦٨٣.
٧٥- المصدر نفسه :٢/ .٦٨٣
٧٦- المصدر نفسه:١/ .٢٦٠
٧٧- المصدر نفسه:٣٦٣/١ .

٧٨- المصدر نفسه: ١/ .٣١٥
٧٩- ينظر التبيين عن مذاهب النحويين: ١١٣، ٤٥٨.
٨٠- ينظر التبيان: ١/ ٢٢٣.
٨١- المصدر نفسه: ٢/.٦٦٠
٨٢- المصدر نفسه:١/.٧٤
٨٣- المصدر نفسه:١/ .٣٩٥
٨٤- المصدر نفسه:١/ .٢٥٠
٨٥- المصدر نفسه:٢/.٧٢٥
٨٦- المصدر نفسه:٢/ .٨٢١
٨٧- المصدر نفسه: ٣٥٤/١.
٨٨- المصدر نفسه:٣٤٢/١.
٨٩- طُبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين- دار الغرب الإسلامي بيروت – لبنان- ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦م.
٩٠- ينظر: الأشباه والنظائر: ٣٥٨/٣.
٩١- التبيين: .٢٦٣
٩٢- التبيان: ١/.٢٢٣
٩٣- سورة النساء الآية: ١٢٨.
٩٤- التبيان: ٣٩٥/١.
٩٥- ينظر التبيين: ٢٥٢ المسألة: ٣٤.
٩٦- سورة النساء الآية: .٢٤
٩٧- التبيان: ١/ .٣٤٦
٩٨- سورة الأنفال الآية: ١٠٨.
٩٩- التبيان: ٦٦٠/٢.
١٠٠- المصدر نفسه:٢٥٠/١، ٣٠٠
١٠١- المصدر نفسه:١/ ٣١٤، و ٢/ .٨٣٠
١٠٢- المصدر نفسه:٢٩٦/١.
١٠٣- المصدر نفسه:٧٧٠/١.
١٠٤- المصدر نفسه:٢/.١١٣
١٠٥- المصدر نفسه: ٥٦٥/١
١٠٦- نشأة النحو وتأريخ أشهر النَّحاة: ١٣٥.
١٠٧- ينظر: مدرسة الكوفة : ١١٩، والقرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية : ٢٩٢

١٠٨- يُنظر: إنباه الرواة: ٢/ ١١٧، وفيات الأعيان: ٤٨/٢، والتكملة لوفيات النقلة: ٤/ ٣٨٠، والبلغة: ١٦٨، وبغية الوعاة:٣٧/٢، وشذرات الذهب :٦٨/٤،والأعلام: ٢٠٨/٤.
١٠٩- طبع هذا الكتاب مرات عدّة وآخرها سنة ١٣٩٧هـ - ١٩٨٧م بتحقيق الأستاذ مصطفى السّقا وآخرين.
١١٠- يُنظر على سبيل المثال لا الحصر :١/ ١٩٦، ١و/٢٧٧، و ٢٠٨/١،و ٢٣٢/١، ٢٧٧/١، ٢٢٨./١
١١١- التبيان في شرح الديوان: ١٩٦./١.
١١٢- ينظر: المسألة: ٧٨ ص ٤٣٨
١١٣- التبيان في شرح الديوان: ٢٨٨./١.
١١٤- التبيان في شرح الديوان: ٢٠٣/١
١١٥- المدارس النَّحوية: ٢٧٩
١١٦- ينظر التبيان: ٢٩٦/١، ١٨٦/١، ١٨٧/١، ٢٠٦/١، ٢٧٩/١، ٣٢٤/١، ٣٣١/١، ٣٣٣/١، ٣٥٩/١، ٣٧٢/١.
١١٧- من أشهرهم ابن مضاء القرطبي في كتابة الرد على النحاة ومَنْ أيده من المحدثين.
١١٨- يُنظر:أخبار النحويين البصريين:٢١.وتاريخ العلماء النحويين:١٥٥، ونزهة الإلباء :٩،وبغية الوعاة :٢٩٠/٢.
١١٩- سورة التوبة الآية:٢٤.
١٢٠- يُنظر:في أصول النحو:١٠.
١٢١- يُنظر:أخبار النحويين:٢٣،وإنباه الرواة:٣٤٧/٢،وتاريخ العلماء:١٤٥، ومن أسرار اللغة :٢٠١.
١٢٢- يُنظر:عيسى بن عمر نحوه من خلال قراءته:٢٧٥.
١٢٣- يُنظر:ابناه الرواة :٣٧٥/٢.
١٢٤- يُنظر:أخبار النحويين:٣١،وتاريخ العلماء النحويين:١٢٣.
١٢٥- يُنظر:مكانة الخليل في النحو:١١٠.
١٢٦- يُنظر: العلة النّحوية:.٦٠
١٢٧- الكتاب :١٣/١.
١٢٨- يُنظر:النزعة المنطقية:٤٨.
١٢٩- يُنظر:منهج الأخفش في الدرس النحويّ:٢٠٢ـــ ٢٠٣.
١٣٠- المصدر نفسه :٢٠٢.
١٣١- تاريخ العلماء النحويين :٧٧.
١٣٢- يُنظر:إنباه الرواة:٢٧٤/١.

١٣٣- المصدر نفسه:١٨٩/٢.
١٣٤- يُنظر:كشف الظنون:١٣٠/٤.
١٣٥- يُنظر:منهج الأخفش:٢٠٢.
١٣٦- يُنظر: العامل النّحوي بين مؤيد ومعارض:٦٥، ٦٦.
١٣٧- ينظر:الرد على النحاة: ٧٦-٨٢.
١٣٨- ينظر: الخصائص/ ١/ ١٠٩،١١٠ ، وإحياء النحو: ٢٢،٢٣.
١٣٩- ينظر:في النحو العربي نقد وتوجيه:٦٧،٧٠٠، ٧٦.
١٤٠- ينظر:إنباه الرواة :٢١٩/٣،وينظر:من أسرار اللغة:١٩٨.
١٤١- يُنظر:نحو القرآن :١٣، ١٦، ٢٢.مثالاً لا حصراً.
١٤٢- يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٨٩، ١٩٤ ،١٩٩ واللغة بين المعيارية والوصفية:٥
١٤٣- النزعة المنطقية :٥٠.
١٤٤- المصدر نفسه:٤٧.
١٤٥- اللباب في علل البناء والأعراب :٥٣.
١٤٦- سورة النساء الآية :٥٠.
١٤٧- التبيان:٣٦٥/١.
١٤٨- سورة النساء الآية :٢٤.
١٤٩- التبيان:٣٤٦/١.
١٥٠- يُنظر:مشكل إعراب القرآن:١٧٥.
١٥١- سورة الإنعام الآية:٥٤.
١٥٢- التبيان :٤٩٩/١.
١٥٣- سورة البقرة الآية :٢.
١٥٤- التبيان :١٦/١.
١٥٥- سورة طه الآية :٧٦.
١٥٦- التبيان:٨٩٨/٢.
١٥٧- سورة البقرة الآية :١١.
١٥٨- التبيان:٢٧/١.
١٥٩- يُنظر:البيان في غريب إعراب القرآن:٧٠/١.
١٦٠- سورة البقرة الآية :٢٦٥.
١٦١- التبيان:٢١٧/١ وقد سُبق هذا الكلام بقوله في سورة البقرة، الآية:٢٤.
١٦٢- سورة النساء الآية :١٢٨.
١٦٣- التبيان :٣٩٥/١.

١٦٤- سورة المائدة الآية:٢.
١٦٥- التبيان:٤١٦/١.
١٦٦- سورة الأعراف الآية:٣٢.
١٦٧- التبيان:٥٦٥/١.
١٦٨- سورة الزمر الآية :٦٤.
١٦٩- التبيان:١١١٣/٢.
١٧٠- سورة آل عمران الآية :١٨١.
١٧١- التبيان :٣١٥/١.
١٧٢- سورة النساء الآية :٦٣.
١٧٣- التبيان:٣٦٨/١.
١٧٤- سورة النساء الآية :٤١.
١٧٥- التبيان :٣٥٩/١.
١٧٦- سورة الإسراء الآية :١٢.
١٧٧- التبيان:٨١٥/٢.
١٧٨- يُنظر:منهج الأخفش الأوسط:٢٠٢، ٢٠٣.
١٧٩- يُنظر الإنصاف:م ٧٥ ،٧٦، ٧٨، ٩٧.
١٨٠- ينظر : مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي :٨٥ ، وأبو البركات الانبار دراساتهُ النحوية : ١٩٠ ، والنّحو العربي : العلة النحوية نشأتها : ٥١ .
١٨١- ينظر: الحدود في النحو : ٨٤-٨٥ ، والاقتراح : ٨٣ ، وارتقاء السيادة : ٧٨-٧٩ .
١٨٢- الحدود في النحو : ٦٧ .
١٨٣- ينظر : أصول النحو ، محمد خير الحلواني : ١٠٨ .
١٨٤- الكليات : ٤٣٩ .
١٨٥- التعريفات : ٨٨ .
١٨٦- ينظر : الاقتراح :٥٦ ، وفي أصول النحو سعيد الأفغاني : ١١٣.
١٨٧- ينظر : الأصول للدكتور : تمام حسّان : ١١٧ .
١٨٨- الإيضاح في علل النّحو : ٦٥ ، وينظر مكانة الخليل : ٨٨ .
١٨٩- الأصول في النحو العربي : ٣٥/١ .
١٩٠- الإيضاح في علل النّحو : ٦٤ـــ٦٥٠
١٩١- ينظر : نظرية التعليل في النّحو العربي : ١٩٧ .
١٩٢- التبيين : ١٨٩ .
١٩٣- المصدر نفسه : ١٨٨ .
١٩٤- نظرية التعليل : ١٨٩ .
١٩٥- سورة البقرة الآية : ٢٠٣ .
١٩٦- التبيان : ١٦٥/١ .

١٩٧- سورة آل عمران الآية : ٨ .
١٩٨- التبيان : ٢٤٠/١ .
١٩٩- سورة الإسراء الآية : ٣٦ .
٢٠٠- التبيان : ٨٢١/٢ .
٢٠١- اللُباب : ٢١٥ .
٢٠٢- سورة البقرة الآية : ٢٤٥ .
٢٠٣- التبيان : ١٩٤/١ .
٢٠٤- لمح الأدلة : ٨١ ، وينظر الأغراب في جدل الإعراب : ٤٥ .
٢٠٥- الاقتراح : ١٤ ، وينظر : ارتقاء السّيادة : ٤٧ .
٢٠٦- في أصول النّحو : ٢٨ .
٢٠٧- ينظر : أبو البركات الانباري : ٢٨ .
٢٠٨- سورة النساء الآية :١٢ .
٢٠٩- يُنظر : التبيان : ٣٣٦/١ .
٢١٠- سورة البقرة الآية : ١١٧ .
٢١١- التبيان : ١٠٩/١ .
١١٢- ينظر : النشر في القراءات العشر : ١٦٦/٢ ، وغَيث النفع : ٨٩ .
٢١٣- سورة البقرة الآية : ١١ .
٢١٤- التبيان : ٢٧/١-٢٨ .
٢١٥- سورة البقرة الآية : ٣٤ .
٢١٦- التبيان : ٥١/١ .
٢١٧- سورة سبأ الآية : ١٤ .
٢١٨- وهي قراءة سعيد بن جُبير ينظر المحتسب : ٢٣٠/٢ وينظر التبيان : ١٠٦٥/٢ .
٢١٩- سورة الضحى الآية : ٣ .
٢٢٠- التبيان : ١٢٩٢/٢ .
٢٢١- سورة النساء الآية : ٢٧ .
٢٢٢- التبيان: ٣٥٠/١ .
٢٢٣- سورة البقرة الآية : ٢١٩ .
٢٢٤- التبيان : ١٧٦/١ .
٢٢٥- المصدر نفسه : ٣٦١/١ .
٢٢٦- المصدر نفسه : ٣٠٥/١ .
٢٢٧- المصدر نفسه : ٣٣٧/١ .

٢٢٨- المصدر نفسه : ١١/١.
٢٢٩- سورة البقرة الآية : ٤ .
٢٣٠- التبَيان : ١٩/١ ، وينظر نفسه : ٧٠٩/٢ ، ١٠٩٤/٢ .
٢٣١- سورة الصافات الآية : ١٦٣ .
٢٣٢- التبيان :١٠٩٥/٢ .
٢٣٣- سورة يوسف الآية : ٢٥ وهي قراءة ابن حجر ، وابن أبـــــي إسحاق ينظر : المحتسب : ٩/٢ .
٢٣٤- التبيان : ٧٢٩/٢ .
٢٣٥- سورة الصافات الآية : ٣٨ .
٢٣٦- التبيان : ١٠٨٩/٢ .
٢٣٧- سورة يوسف : ٢٣ .
٢٣٨- التبيان : ٧٢٨/٢ .
٢٣٩- ينظر النشر : ١٩٧/٢ ، والتبَيان : ٥٤١/١ .
٢٤٠- البيان في غريب إعراب القرآن : ٣٤٢/١ .
٢٤١- سورة النساء الآية : ٦ .
٢٤٢- سورة البقرة الآية : ١٣٧ .
٢٤٣- التبيان : ٣٣٢/١ .
٢٤٤- ارتقاء السّيادة : ٤٧ ، وينظر : في أصول النحو : ٤٦ .
٢٤٥- سورة الواقعة الآية : ٢٢ .
٢٤٦- سورة هود الآية : ٨٤ .
٢٤٧- سورة إبراهيم الآية : ١٨ .
٢٤٨- التبيان : ٤٢٣/١ .
٢٤٩- سورة الفاتحة الآية : ٤ .
٢٥٠- التبيان : ٦/١ .
٢٥١- المصدر نفسه : ١١/١ .
٢٥٢- يُنظر : المصدر نفسه : ٧/١ .
٢٥٣- التبيان : ١١/١ .
٢٥٤- سورة آل عمران الآية : ١٦٧.
٢٥٥- التبيان : ٣٠٨/١ .
٢٥٦- سورة آل عمران الآية : ١٨٢.
٢٥٧- التبيان : ٣١٦/١ .

٢٥٨- المصدر نفسه : ١٢٤/١ .
٢٥٩- المصدر نفسه : ٦٧ .
٢٦٠- لمع الأدلة : ٩٣ ، وينظر : الاقتراح : ٤٧ .
٢٦١- ينظر : مراتب النحويين : ٢٥ ، وإنباه الرواة : ١٠٥/٢ ، ونزهة الالباء : ١٠-١١ واخبار النحويين البصريين : ٢٣ .
٢٦٢- المُقرب : ٤٤ ، وينظر : حاشية الصبان : ٤٨/١ ، ولمع الأدلة : ٩٥، واللغة والنحو: ٢٢.
٢٦٣- ينظر : الإيضاح في علل النّحو : ٤١ .
٢٦٤- في أصول النحو : ٧٨ .
٢٦٥- يُنظر : دراسات في اللغة العربية وتاريخها : ٢٥ .
٢٦٦- سورة البقرة الآية : ١٤٨ .
٢٦٧- التبيان : ١٢٦/١ .
٢٦٨- المصدر نفسه : ١٢٥/١ .
٢٦٩- المصدر نفسه :١٣٠-٣٩/١ .
٢٧٠- سورة النحل الآية : ٨٠ .
٢٧١- التبيان: ٨٠٤/٢ .
٢٧٢- سورة البقرة الآية : ١٥٦.
٢٧٣- التبيان : ١٢٩/١ .
٢٧٤- سورة البقرة الآية : ٢٥.
٢٧٥- التبيان : ٤١/١ .
٢٧٦- المصدر نفسه : ١٩٣/١ .